



\_\_\_\_\_

**أهمية الإستفادة  
من الآيات الحديثة و المنظور الإسلامي  
في الرقابة على المال العام**

\_\_\_\_\_

2011/2010 :



سنة ١٤٤٤ هـ



# الإهداء

أهدي ثمرة جهدي :

" "



سامية

# کلمة شکر و عرفان

:

.

.

«

» :

.

:

:

.

.

# فهرس المنكرة



1.....

:

6.....

7..... : 1

8..... : 2

8..... المطلب 1: قواعد النظام المحاسبي و مصادره القانونية

9..... المطلب 2: العناصر و المقومات المحاسبية التي تتوقف عليها كفاءة النظام المحاسبي الحكومي

10..... : 3

11..... المطلب 1: الأعراف المكلفون بتنفيذ العمليات المالية العامة

11..... الفرع 1- مبدأ الفصل بين الأمر بالصرف و المحاسب العمومي

15..... الفرع 2: الأمر بالصرف

19..... الفرع 3: المحاسبون العموميون

25..... المطلب 2: عمليات المالية العامة

25..... الفرع 1: تنفيذ الإيرادات العامة

19..... الفرع 2: تنفيذ النفقات العامة

36.....

:

:

37.....

38..... : 1

41..... : 2

47..... : 3

49..... - - المطلب 1:

51..... الفرع 1: الرقابة القبلية على الالتزام بالنفقات

51..... الفقرة 1: الإطار القانوني للرقابة على الالتزام

53..... الفقرة 2: المراقبين الماليين صلاحياتهم و مسؤولياتهم

58..... الفقرة 3: تقييم رقابة القبلية للالتزام بالنفقة

59.....الفرع 2: رقابة المحاسب العمومي.....

60 ..... الفرع 3: رقابة محافظ الحسابات Commissaire au comptes.....

62 ..... الفرع 4 : رقابة مصالح وزارة المالية.....

63 ..... الفقرة 1: المفتشية العامة للمالية Inspection Générale des finances.....

63 ..... 1/ تنظيم المفتشية العامة للمالية.....

66 ..... 2/ تشخيص الدور الرقابي للمفتشية.....

72 ..... 3/ تقييم رقابة المفتشية العامة للمالية.....

73..... الفقرة 2: رقابة مفتشية مصالح المحاسبة.....

74 ..... المطلب 2: الرقابة الخارجية.....

74 ..... الفرع 1: الرقابة الشعبية – السياسية -.....

75 ..... الفقرة 1: رقابة البرلمان.....

81 ..... الفقرة 2: رقابة المجالس الشعبية المحلية.....

82 ..... الفقرة 3: تقييم الرقابة البرلمانية.....

83 ..... الفرع 2: الرقابة القضائية المستقلة لمجلس المحاسبة La Cour des comptes.....

84 ..... 1/ النظام القانوني لمجلس المحاسبة.....

86 ..... 2/ تنظيم المجلس و مستخدموه.....

90 ..... 3/ صلاحيات المجلس و اختصاصاته.....

93 ..... 4/ جزاءات ( نتائج ) رقابة مجلس المحاسبة.....

96 ..... 5/ طرق الطعن في قرارات مجلس المحاسبة.....

97 ..... 6/ تقييم رقابة مجلس المحاسبة.....

98..... الفرع 3: رقابة لجان الصفقات العمومية.....

102.....

:

104.....

106..... :1

106..... المطلب 1: حرمة المال في الإسلام و حاجته إلى الحماية.....

107 ..... المطلب 2: مميزات و خصائص الفكر المالي الإسلامي.....

108 ..... المطلب 3: سمات الإدارة المالية للدولة في الفكر الإسلامي.....

- 109 ..... **المطلب 1:** دور العقيدة في تهذيب الفرد و الرقابة على تصرفاته.
- 110 ..... **المطلب 2:** أهداف الرقابة على المال العام من منظور اسلامي.
- 111 ..... **المطلب 3 :** نشأة الفكرة الرقابية في الدولة الإسلامية و تطور تطبيقها الفني عبر العصور.
- 111 ..... (1) نشأة الفكرة الرقابية و قواعدها المحددة في القرآن و السنة.
- 113 ..... (2) - التطبيق في عهد الخلفاء الراشدين.
- 115 ..... (3) - تطور الرقابة في العصر الأموي.
- 116 ..... (4) - الرقابة المالية في العصر العباسي و ما بعده.

- 119 ..... **المطلب 1:** الرقابة الذاتية.
- 120 ..... **المطلب 2:** رقابة السلطة التنفيذية.
- 121 ..... **الفرع 1:** رقابة الخليفة رئيس السلطة التنفيذية في الدولة الإسلامية.
- 122 ..... ← النموذج العمري للرقابة على المال العام.
- 127 ..... **الفرع 2:** رقابة الولاة و الوزراء.
- 128 ..... **الفرع 3:** الدواوين و دورها في الرقابة المالية.
- 129 ..... ديوان بيت المال.
- 131 ..... ديوان الزمام أو الأزمة.
- 131 ..... ديوان النظر أو المكاتبات و المراجعات – ديوان السلطنة –
- 133 ..... **المطلب 3:** الرقابة الشعبية و النيابية.
- 137 ..... **المطلب 4 :** اختصاصات ولاية الحسبة في مراقبة مالية الدولة.
- 137 ..... (1) - تعريف الحسبة.
- 138 ..... (2) - نشأة الحسبة تطورهما و تعطيلها.
- 141 ..... (3) - شروط والي الحسبة أو المحتسب.
- 142 ..... (4) - أساليب الاحتساب.
- 143 ..... (5) - دور الحسبة في الرقابة على المال العام.
- 145 ..... **المطلب 5:** دور ولاية المظالم في الرقابة على الأموال العامة.
- 145 ..... (1) تعريفها و نشأتها و تطورهما.
- 146 ..... (2) شروط الناظر في المظالم.
- 147 ..... (3) اختصاصات والي المظالم المتعلقة بالرقابة على المال العام.

154.....

155 ..... 1

156..... المطلب 1: الرقابة المالية و مدى الالتزام بالقوانين (البعد الأول).

157..... المطلب 2: رقابة الأداء.

165..... 2

165..... المطلب 1: مفاهيم عامة حول موازنة البرامج و الأداء.

170..... المطلب 2: الرقابة في ظل تطبيق موازنة البرامج و الأداء.

173..... المطلب 3: La LOLF أحد الآليات الفرنسية الجديدة الرائدة القائمة على فكرة الموازنة البرامج و الأداء.

177..... 3

177..... المطلب 1: نظرة شاملة حول الرقابة على المالية العامة في العالم.

178 ..... /1 اتساع ميدان الرقابة و تنوع آلياتها.

180..... /2 تطور الرقابة المالية العامة نحو التناسق.

184..... المطلب 2 : الظاهرة الدولية الجديدة : تكيف الرقابة المالية العامة مع تقنيات التسيير العمومي الجديد.

186..... /1 تحول منطق الرقابة.

187..... /2 تحول إجراءات و هيئات الرقابة.

: Benchmarking 4

)

191.....(

193..... المطلب 1: تعريف طريقة المقارنة المرجعية Benchmarking.

197..... المطلب 2 : تعريف المرافق العامة للتشغيل لكل من فرنسا، ألمانيا و المملكة المتحدة.

المطلب 3: قراءة تحليلية للتقرير الصادر عن المفتشية العامة للمالية الفرنسية حول الدراسة المقارنة بين القوى العاملة التابعة

المرافق العامة للتشغيل لكل من فرنسا، ألمانيا و المملكة المتحدة.

222.....

224.....



المقدمة العامة

1962

17-84

1984

17

:

\_\_\_\_\_



:



\_\_\_\_\_

:

:

\_\_\_\_\_

-

-

-

-

\_\_\_\_\_

:

\_\_\_\_\_



:

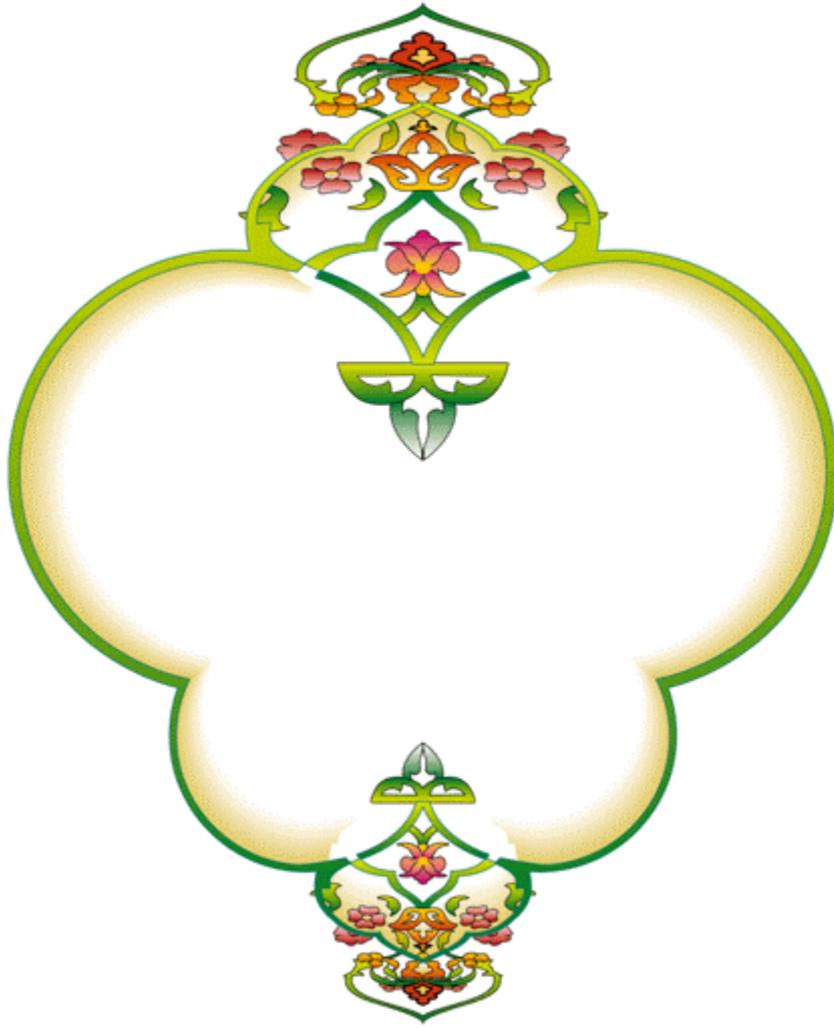
-

-

.( )

:

Benchmarking



# حماية المال العام

( / )

(recettes publiques )

<sup>1</sup>. ( Dépenses publiques)

<sup>2</sup>. ( )

" "

<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> بحوث و أوراق عمل الملتقى العربي الثالث بعنوان " آليات حماية المال العام و الحد من الفساد الإداري" المنعقد بالرباط المملكة المغربية ، ماي 2008، المنظمة العربية للتنمية الادارية، ص 6.

<sup>2</sup> دروس في المحاسبة العمومية "لبولرواح محمد" 2004-2005 ، <http://etudiantdz.com/vb/t9446.html> ، ص 6

<sup>3</sup> آليات حماية المال العام و الحد من الفساد الإداري، المرجع السابق ، ص 52-53 .

⋮

⋮

1

2

3

⋮

- 
- 
- 

4

<sup>1</sup> بحوث و أوراق عمل الملتقى العربي الثالث بعنوان " آليات حماية المال العام و الحد من الفساد الإداري" المنعقد بالرباط المملكة المغربية ، ماي 2008، المنظمة العربية للتنمية الادارية، ص 54.

<sup>2</sup> حسب المادة الأولى من قانون رقم 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق المحاسبة العمومية الجزائري تتمثل هذه الهيئات في الدولة و المجلس الدستوري و المجلس الشعبي الوطني و مجلس المحاسبة و الميزانيات الملحقة و الجماعات الإقليمية و المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري.

<sup>3</sup> محمد مسعي ، المرجع السابق ، ص 08.

<sup>4</sup> آليات حماية المال العام و الحد من الفساد الإداري، المرجع السابق ، ص 54.

régularité <sup>1</sup>

opportunité <sup>2</sup>

3

1996

1984 07

: 17-84

28

35

1990 15

: 21-90

<sup>1</sup> رقابة المشروعية تعني ان القاضي ينزل رقابته على القرار الادارى ليتأكد من مشروعية هذا القرار اى مدى اتفاهه مع قواعد القانون ومدى توافر اركانه .  
<sup>2</sup> رقابة الملازمة تعني مدى تناسب الجزاء الموقع على الموظف مع المخالفة التى ارتكبها.

<sup>3</sup> Cours de finances publiques et de comptabilité publique, <http://experts-univers.com>

					:	
					:	
	87	. .	1965	14	259-65	-
	43	. .	1991	07	311-91	-
	43	. .	1991	07	312-91	-
	43	. .	1991	07	313-91	-
	43	. .	1991	07	314-91	-

1

---

<sup>1</sup> دروس الأستاذ حسين بومدين حول المحاسبة العمومية، مدرسة الدكتوراه في المالية العامة ، جامعة تلمسان، 2008- 2009.

-

.

-

.

-

1 .

:

: 3

2 .

-14

21-90

21

:

: \_\_\_\_\_

-

1995/07/17

- 20-95

21-90

<sup>1</sup>آليات حماية المال العام و الحد من الفساد الإداري، المرجع السابق ، ص 57-58.  
<sup>2</sup> محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 384.

∴ 1

-1

55

1.

-/1

-/2

1.

2.

<sup>1</sup> محمد مسعي ، المرجع السابق ، ص 20-21.

<sup>2</sup> Cours de Mr. Tabet M.K. sur Le « contrôle et l'évaluation des Finances publiques », Ecole Doctorale : gestion des finances publiques, 2008/2009, université de Tlemcen.

\_\_\_\_\_ .2

1.

\_\_\_\_\_ .3

.( ... )

.(statuts)

\_\_\_\_\_ .4

2.

)  
)

(  
(

\_\_\_\_\_ .5

( )

3.

\_\_\_\_\_ .13

:

<sup>1</sup> B. Boulifa, Le vocabulaire des finances publiques, imprimerie de l'univ. Mentouri, Constantine, p 137.

<sup>2</sup> Cours de Mr. Tabet M.K. sur Le « contrôle et l'évaluation des Finances publiques ».

<sup>3</sup> B. Boulifa, Op. Cit. , p 137

\_\_\_\_\_ -

Paiement sans ordonnancement préalable .1

Paiement sans ordonnancement .2

\_\_\_\_\_ -

)

.(

:La perception au comptant \*

- -

:Les régies de recettes \*

.4

.1.4

.( ) Concussion

.2.4 \_\_\_\_\_ :

)  
Comptable de fait

(

1 .

:2  
\_\_\_\_\_ :1

2 .

3 .

(créance )

"

dette

4 "

23

21 16 17 20·19

:2 \_\_\_\_\_

(24 )

( )

( )

5 .

<sup>1</sup> محمد مسعي ، المرجع السابق ، ص من 22 - 27 بتصرف.

<sup>2</sup> دروس في المحاسبة العمومية "البولرواح محمد" 2005-2004 ، <http://etudiantdz.com/vb/t9446.html>

<sup>3</sup> Manuel des procédures d'exécution des recettes et des dépenses publiques, Direction Générale de la comptabilité, 2007, p 4.

<sup>4</sup> محمد مسعي ، المرجع السابق ، ص 28.

<sup>5</sup> محمد مسعي ، المرجع السابق ، ص 34-35.



\_\_\_\_\_ .3.3

32 31

1.

\_\_\_\_\_ : .4.3

20-95

27

---

<sup>1</sup> محمد مسعي ، المرجع السابق ، ص 36 - 38 بتصرف.

5.3 \_\_\_\_\_ :

( )

.( )

\_\_\_\_\_ :

1.

\_\_\_\_\_ :

1948

2

1995/07 /17

20-95

3

<sup>1</sup> Ali Bissaad, Manuel de comptabilité publique : Budgets, agents et comptes ; Ecole Nationale de impôts ; 2001, p 31-32.

<sup>2</sup> Stéphanie Damarey ; Exécution et contrôle des finances publiques ; Gualino Editeur, 2007 ; p 347.

<sup>3</sup> محمد مسعي ، المرجع السابق ، ص 40 - 41 بتصرف.

:3

1. \_\_\_\_\_ :

" : 21/90 33 1

: 22 18

-  
-  
-  
-

2. \_\_\_\_\_

:

.La Tenue de la comptabilité

-  
-

Les titres de perception

) 21/90 36

.(

2

<sup>1</sup> بن داود ابراهيم ، الرقابة المالية على النفقات العامة، دار الكتاب الحديث ، 2010 ، ص 132.  
<sup>2</sup> دروس في المحاسبة العمومية "البولرواح محمد" 2005-2004 ، <http://etudiantdz.com/vb/t9446.html>

3. \_\_\_\_\_ :

1.3. \_\_\_\_\_ :

( )

( ) .

19

)

(

2.3. \_\_\_\_\_ :

55 )

(

(56 ) .

3.3. \_\_\_\_\_ :

1 .

---

<sup>1</sup> محمد مسعي ، المرجع السابق ، ص 49 - 52 بتصريف.

4. \_\_\_\_\_ :

1

1.4 \_\_\_\_\_ :

( 36 35 )

( )

2.

3

<sup>1</sup> Cours de Mr. Tabet M.K., op. cit.

<sup>2</sup> محمد مسعي ، المرجع السابق ، ص 52 - 53 .

<sup>3</sup> L. Di Qual, Droit de la comptabilité publique, Armand Colin, 1971, p 237

<sup>1</sup>( )

∴ \_\_\_\_\_ .2.4  
∴

∴ \_\_\_\_\_ .

∴

( )

- 
- 
- 
- 
- 
- 

∴ \_\_\_\_\_ .

∴ ( 40 )

41 )

∴ (

∴ ( )

<sup>1</sup> Cours de Mr. Tabet M.K., op. cit

3.4. \_\_\_\_\_ :

Responsabilité engagé

( )  
Mise en ( 312 -91 )  
jeux de la responsabilité  
- ( )  
débet Mise en débet

1.( 46 )

5. \_\_\_\_\_ :

1-

2-

3-

4-

5-

19

6-

<sup>2</sup>59/85

<sup>1</sup>محمد مسعي ، المرجع السابق ، ص 54 إلى 57 .  
<sup>2</sup>المؤرخ في 1985/03/23 و الذي يتضمن القانون الأساسي النموذجي لعمال المؤسسات والإدارات العمومية.

\*

\*

1 .

:

./1 : La décharge de responsabilité

:

12/91 38 -

.1992

.(48 ) -

2 .

./2 : La remise gracieuse

21/90 46

Le comptable mis en débit

3 .

---

<sup>2</sup> Cours de Mr. Tabet M.K., op. cit

<sup>1</sup> دروس في المحاسبة العمومية لبولرواح محمد، سابق.

<sup>3</sup> بولرواح محمد، سابق ذكره.

: :2

---

1 .

:

: -

---

: -

---

: :

---

17/84

11

:

"

: *Condition de fond* -

" créances

: *condition de forme* -

2 .

---

<sup>1</sup> L. Di Qual, op. cit., p 48.

<sup>2</sup> Ali Bissaad, op. cit., p 79 - 81 .



(1) Constatation :

16 )

.(

( )

1.

(2) Liquidation :

)<sup>2</sup> .

.(

." "

(3) La mise au recouvrement :

( ) ordres de recettes

.

.( )

ordres de

( ) versement ou de reversement  
titres de recettes

3.

<sup>1</sup> محمد مسعي ، مرجع سابق، ص 63، بتصرف.

<sup>2</sup> Ali Bissaad,op. cit., p 84 .

<sup>3</sup> محمد مسعي ، مرجع سابق، ص 63- 67 .

Recouvrement (4)

1.

09 )

(<sup>2</sup>1993/02/06 46 - 93

35 )

.(

recouvrement

. recouvrement forcé

amiable

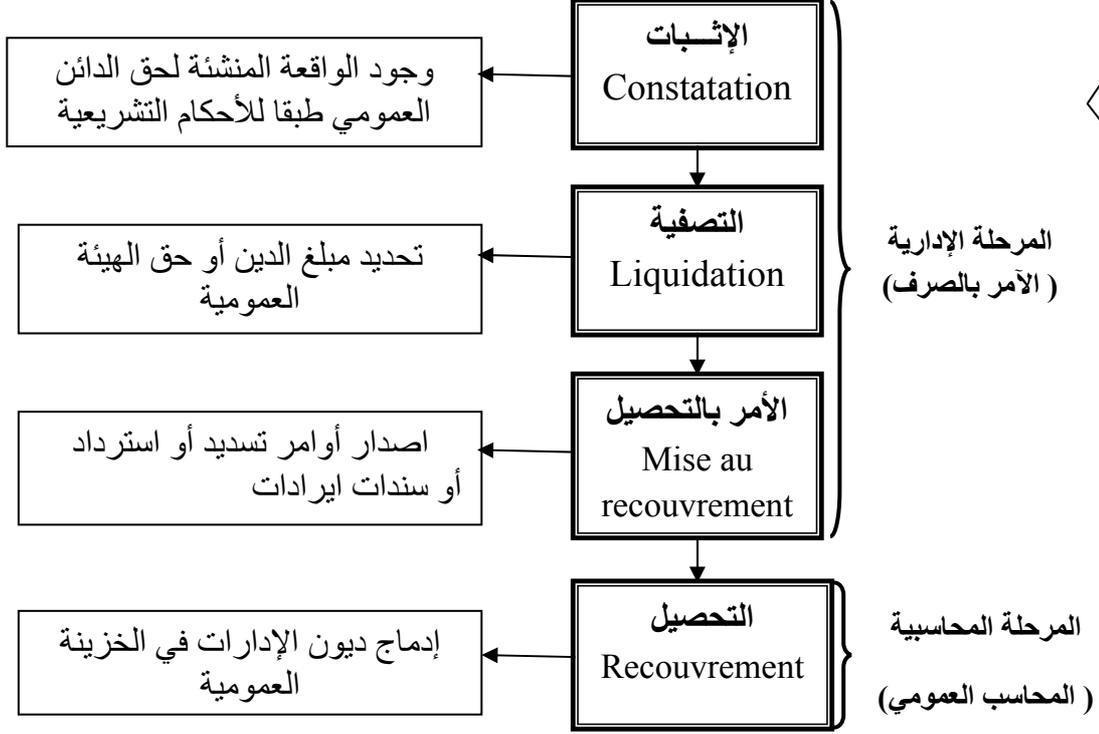
---

<sup>1</sup> Ali Bissaad ,op. cit. , p 79

<sup>2</sup>الخاص بتحديد آجال دفع النفقات و تحصيل الأوامر بالإيرادات و البيانات التنفيذية و اجراءات قبول القيم، ج.ر. عدد 09.

الشرط الموضوعي: وجود الديون العمومية

الشرط الشكلي: الترخيص الميزاني السنوي



:  
: ( ) .  
. \*1  
. \*2  
. \*3  
( ) .

: .1

:" " ( ) : \_\_\_\_\_

)  
1.( ....  
" " ( ) : \_\_\_\_\_

11

:

3 .

2 .

( )  
.( )

---

<sup>1</sup> L. Di Qual, op. cit. , p.18  
<sup>2</sup> Ali Bissaad ,op. cit. , p107

2.

( 2-1 ) :

L'engagement (1)

29

obligation

19

1

- :

2

Volontairement

:

(1) )

.(....

(2) )

(

3

4

:

<sup>1</sup> Stephanie Damarey ; Exécution et contrôle des finances publiques ; Gualino Editeur, 2007 ; p 83.

<sup>2</sup> Ali Bissaad, op. Cit. , p 110.

<sup>3</sup> محمد مسعي ، المرجع السابق ، ص 77 - 78.

<sup>4</sup> Ali Bissaad, op. Cit. , p 110.



)

(...

( )

### : L'ordonnancement (3)

23

21-90

1

2

---

<sup>2</sup> Ali Bissaad, op. Cit. , p 116.

<sup>1</sup> محمد مسعي ، المرجع السابق ، ص 81.

## Paieiment : (4)

1 .

2 .

36 )

( :

\*

\*

\*

3 .

\*

4 .

\*

5 .

\*

\*

6 .

\*

<sup>1</sup> Ali Bissaad, op. Cit. , p 117.

<sup>2</sup> محمد مسعي ، المرجع السابق ص 84.

<sup>3</sup> الاعتماد المالي هو الرخصة القانونية التي تسمح للأعوان المكلفين بالتنفيذ القيام بالعمليات الموكولة اليهم، لذا فعلى الأمر بالصرف عند التزامه بالنفقة أن يستند الى ذلك الاعتماد المالي المفتوح في حدود الميزانية المخصصة لذلك الغرض. المصدر بن داود ابراهيم ، المرجع السابق ، ص 132.

<sup>4</sup> التقادم مذكور في المادة 16 و 17 من قانون 17/84 و مدته 4 سنوات.

<sup>5</sup> معنى ذلك أن المحاسب ملزم بالتحقق من أن الشخص الذي يعينه الأمر بالصرف على أمر أو حوالة دفع مؤهل للاستفادة من الدفع و ابراء ذمة الهيئة العمومية المدينة . المرجع مسعي ، ص 91.

<sup>6</sup> بعد قبول المحاسب المخصص لدفع النفقة يجب أن يمارس دوره كعون صندوق و هو الشروع في تطبيق قواعد دفع النفقة معنى ذلك أن الهيئة العمومية يجب أن تبرى ذمتها من الدين و لذلك فعلى المحاسب العمومي أن يتأكد من أن الدفع قد تم للدائن نفسه أو نائبه المؤهل أو من يحل محله قانونا أو اتفاقا. المصدر Ali Bissaad ص 117- 118 بتصريف.

" Vu , bon à payer "

.( 37 .

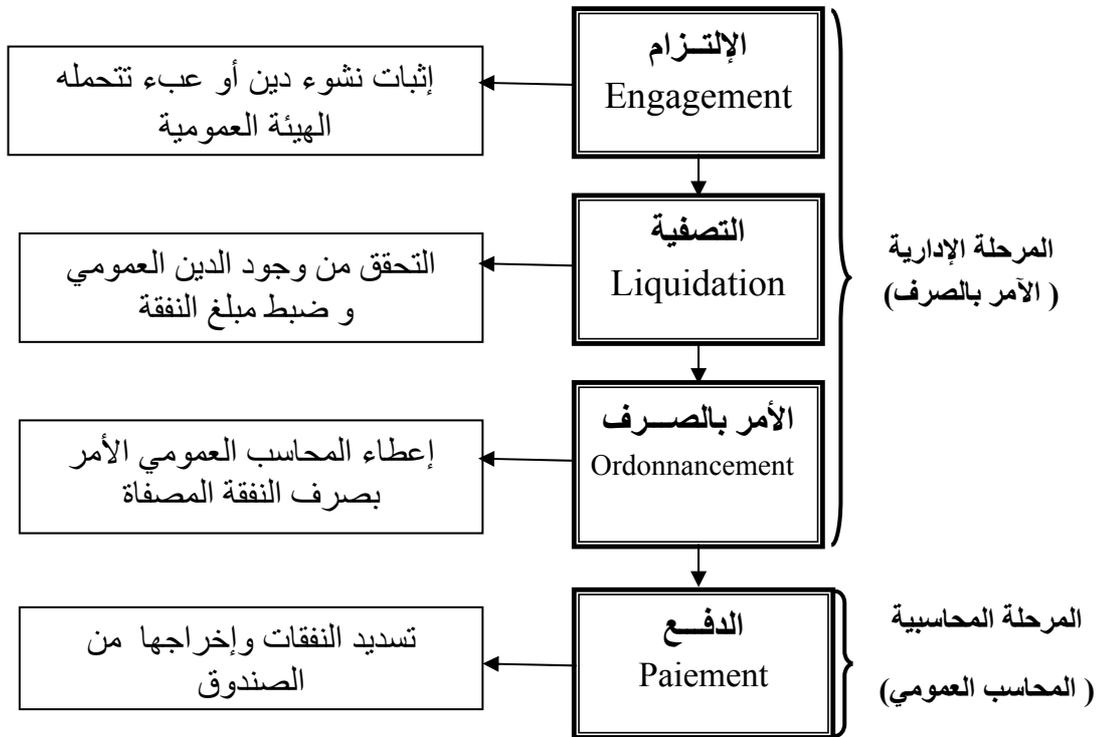
.( )

1.

: 2 - 1

الشرط الموضوعي: إدماج الإعتمادات في ميزانية الهيئة

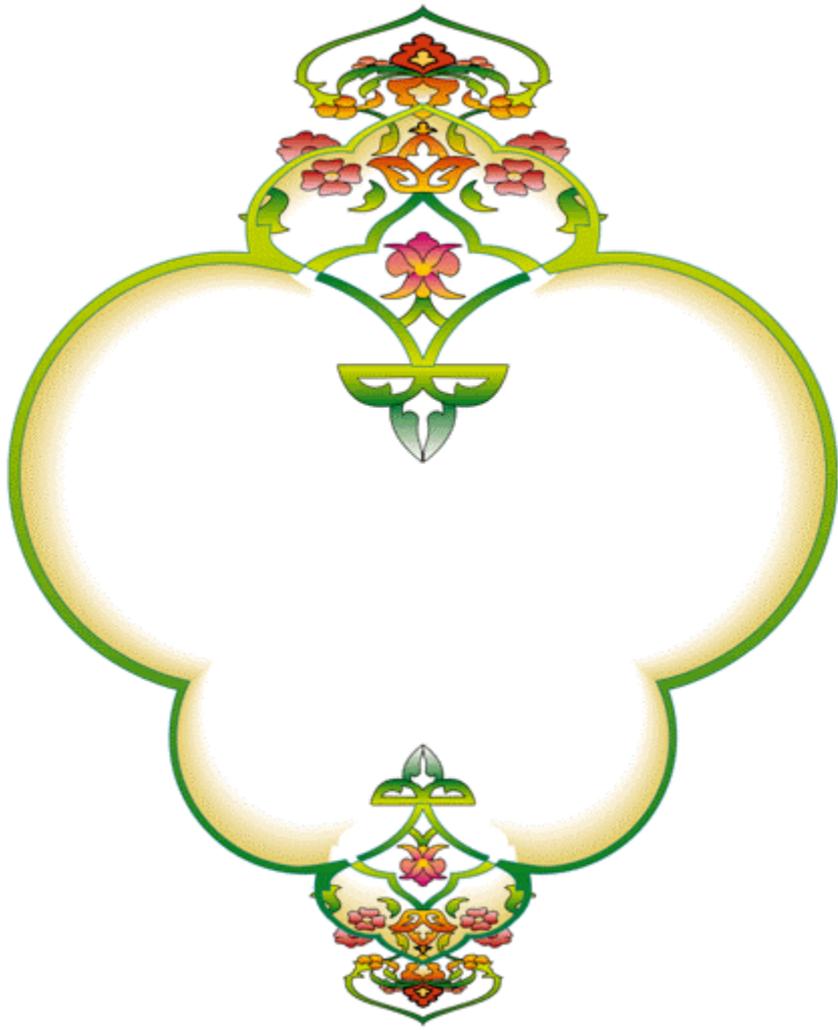
لشرط الشكلي: ترخيص الإعتمادات السنوي



\_\_\_\_\_:

<sup>1</sup>محمد مسعي ، المرجع السابق ، ص 92.

# خاتمة الفصل 1



# تذكرة الفصل 2

: 1

: 2

: 3

:

.



.

1.

:

:1



:

-

<sup>1</sup> عبد الرؤوف جابر، دور رقابة ديوان المحاسبة دراسة قانونية مقارنة مكتبة دار الثقافة، عمان، د.ت.، ص 10 و 11.

:

: -

" "

.

.

)

(

1.

: -

" "

2.

: **2**

---

20 19

2000

3

---

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 13-14.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 11.

<sup>3</sup> Loïc Philip , panorama du contrôle des finances publiques dans le monde, Revue française des finances publiques, N° 101, Mars 2008, « les cours des comptes en action, p 15.

:

: \_\_\_\_\_ -

:

. (509)

:

.

.. (381 )

.

(367)

:

.

:

.

.. (317 )

.

(300 )

.

: \_\_\_\_\_ -

(1807 -1803 )

.

1948



"

"

"

1 .

2

Henri Fayol

3 .

4

Audit

5

---

<sup>1</sup> أكرم إبراهيم حماد ، الرقابة المالية في القطاع الحكومي، دار جبهة للنشر و التوزيع، عمان ، 2004، ص 18.

<sup>2</sup> عوف محمود الكفراوي، الرقابة المالية في الإسلام، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1983، ص 13.

<sup>3</sup> أكرم إبراهيم حماد، ص 19.

<sup>4</sup> محمد رسول العموري، الرقابة المالية العليا، منشورات الحلبي الحقوقية ببيروت، 2005، ص 19.

<sup>5</sup> هشام سلوقي ، مذكرة تخرج من المدرسة الوطنية للإدارة بعنوان " رقابة المفتشية العامة للمالية على المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري"، 2006/2005 ، ص 5.

:

" 1977

1 .

" 2 .

3 .

4 .

---

<sup>1</sup> سناطور خالد ، مذكرة تخرج من المدرسة الوطنية للإدارة بعنوان " الرقابة على النفقات العمومية دراسة حول المفتشية العامة للمالية، 2006/2005، ص 9.

<sup>2</sup> حمدي سحيمات القبيلات، الرقابة الإدارية و المالية للأجهزة الحكومية، مركز دار الثقافة عمان، 1998، ص 129.

<sup>3</sup> أكرم إبراهيم حماد، سابق، ص 19.

<sup>4</sup> فياض حمزة رملي أرباب ، الرقابة المالية في القطاع الحكومي الخلفية العلمية – المشكلات – الحلول، 20 سبتمبر 2008  
<http://www.ibtesama.com/vb/redirector.php?url=mailto%3Afayad-ramly%40yahoo.com>

:

-

"

-

1".

:

**3**

---

2 .

"

"

---

<sup>1</sup> عرف محمود الكفراوي، المرجع السابق ، ص 17.  
<sup>2</sup> إعلان " ليما" بشأن المبادئ الأساسية للرقابة المالية ، ترجمة طارق الساطي عن مجلة الرقابة المالية الصادرة عن المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية و المحاسبة.

:

1 .

:

\_\_\_\_\_

2 .

\_\_\_\_\_

:

-

-

-

3 .

-

.

\_\_\_\_\_

<sup>1</sup> . Tabet M.K., op.cit.

<sup>2</sup> محمد عوف الكفراوي، المرجع السابق، ص 19.

<sup>3</sup> حسام الحجاوي، الأصول العلمية و العملية في المحاسبة الحكومية، دار حامد، عمان 2004، ص 234.



1 .

2 .

3 .

4

5 .

<sup>1</sup> M.T. Bounara , Les Finances Publiques : L'évolution de la loi de finances en droit public algérien, pages bleu, Algérie, 2007, p 295.

<sup>2</sup> Cours de finances publiques, Institut Nationale Des Finances Publiques : Institut D'économie Douanière Et Fiscale, octobre 1989.

<sup>3</sup> عبد الرؤوف جابر، المرجع السابق، ص 6، بتصريف.

<sup>4</sup> بساعد علي، المالية العمومية، المعهد الوطني للمالية، الدراسات العليا للمالية، 1992.

<sup>5</sup> لعمارة جمال، أساسيات الموازنة العامة للدولة : المفاهيم و القواعد و المراحل و الاتجاهات الحديثة، دار الفجر ، القاهرة ، 2004 ، ص 161.





:

: Le Contrôle hiérarchique -

(supérieur )

(subordonnés )

.Recours hiérarchique

: Le contrôle de tutelle -

( ... )

"Le contrôle financier "

<sup>1</sup>.les contrôleurs financiers

(I.G.F.)

---

<sup>1</sup>محمد الصغير بعلي يسرى أبو العلا؛ المالية العامة النفقات العامة الميزانية العامة، دار العلوم ؛ عنابة، ص 111-112.



:

:

.3

:

17/84

48

.

.

:

.4

:

.5

.

1

2

92

.<sup>3</sup>(1990

07

08/90

172 )

---

<sup>1</sup> النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني، المؤرخ في 1999/10/26 ، عدد46.  
<sup>2</sup>النظام الداخلي لمجلس الأمة المؤرخ في 2000/07/20 ، عدد 84.  
<sup>3</sup> بن داود ابراهيم ، المرجع السابق ، ص 129-130.

:

:2

:1

)

. contrôleurs financiers

(

)

(

(...)

:2

414-92

9

### Fiches d'engagements

)

<sup>1</sup>.(

:1.2

2.

<sup>1</sup>محمد مسعي ، المرجع السابق ، ص 137.  
<sup>2</sup>بن داود ابراهيم ، المرجع السابق ، ص 131.

:

: .1.1.2

:

-1

-2

-3

.  
-4

-5

: .2.1.2

414/92

09

:

—

—

—

1 .

2 .

### .3.1.2

3 .

: Rejet provisoire

:

-

-

-

<sup>1</sup> فمثلا على المراقب المالي أن يتابع بصفة جيدة نوعية مناصب التوظيف المعلن عليها فالنقل من فقرة إلى فقرة يتم عن طريق قرار من الأمر بالصرف ، النقل من مادة إلى مادة عن طريق قرار من وزير المالية ، والنقل من فصل إلى فصل عن طريق مرسوم تنفيذي.

<sup>2</sup> بن داود ابراهيم ، المرجع السابق ، ص 131-132 و بولرواح محمد، مرجع الانترنت السابق، يتصرف.

<sup>3</sup> Manuel de Contrôle des Dépenses engagées , Ministère des finance – DGB – , année 2007, P 107 - 108.

: Rejet définitif

---

( 414-92 18 . ) : Passer outre

---

1 .

:

2 .

---

<sup>1</sup>مذكرة تخرج من المدرسة العليا للإدارة، للطالب سناطور خالد بعنوان " الرقابة على النفقات العمومية دراسة حول المفتشية العامة للمالية، 2006/2005، ص 20-21.

<sup>2</sup> - Manuel de Contrôle des Dépenses engagées , Ministère des finance – DGB – , année 2007, P 108

2.2

( 27 28 414/92 ) .

( 25 414/92 )<sup>1</sup>.

3

( 31 ) )

( 414-92  
20-95

"

( 88 )

( 89 ) .

---

<sup>1</sup> بن داود ابراهيم ، المرجع السابق ، ص 136-137

:

1.(20-95 93 )

: 3

---

2.

---

<sup>1</sup>محمد مسعي ، المرجع السابق ، ص 141.  
<sup>2</sup>بن داود ابراهيم ، المرجع السابق ، ص 138.

1

2

36

:

—

—

—

—

—

—

—

—

—

47

": 314/91<sup>3</sup>

21/90

<sup>1</sup> تعتبر رقابة المحاسب العمومي رقابة لمدى شرعية الأمر بالصرف و لا يتعدى دوره الى مراقبة مدى ملائمة ذلك، لأن مراقبة الملائمة ترجع الى السلطة الوصية على الأمر بالصرف .

<sup>2</sup> هشام سلوقي ، مذكرة تخرج من المدرسة الوطنية للإدارة بعنوان " رقابة المفتشية العامة للمالية على المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري "، 2005/2006، ص 9.

<sup>3</sup> المؤرخ في 1991/09/07 الذي يحدد إجراءات تسخير المحاسبين العموميين من طرف الأمر بالصرف .

:

"

1

:

-

-

-

-

-

-

2

-

:Commissaire au comptes

:3

.1

1970

16

173/70

1980

173/70

1985

" : 169

"....

---

<sup>1</sup> المادة 48 من قانون المحاسبة العمومية 21/90 .  
<sup>2</sup> بن داود ابراهيم ، المرجع السابق ، ص 147 ، بتصريف.

:

1

40

: 01/88

"

"

.<sup>3</sup>20/92

<sup>2</sup> 08/91

" : 27

08/91

4 "

2.

:

08/93

:

-

.<sup>5</sup>1993/04/25

04/88

10

17

:

-

1988/01/15

10/90

162

:

-

1990/04/14

<sup>1</sup> القانون 01/88 المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، عدد 02.  
<sup>2</sup> القانون رقم 08/91 المؤرخ في 27 أبريل 1991 والمتعلق بمهنة خبير محاسب، محافظ الحسابات ومحاسب معتمد،  
<sup>3</sup> المرسوم التنفيذي 20-92 المتضمن تشكيل و إختصاصات وقواعد سير المجلس الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين.  
<sup>4</sup> بن داود ابراهيم ، المرجع السابق ، ص 147-148.  
<sup>5</sup> المرسوم التشريعي رقم 93/08 المؤرخ في 25-4-1993 المعدل و المتمم للامر 59/75 المتضمن القانون التجاري.

:

:

-

-

-

.

1.

: 4 :

---

.54<sup>2</sup>/ 95

<sup>3</sup>55/95

4

---

<sup>1</sup> بن داود ابراهيم ، المرجع السابق ، ص 149.  
<sup>2</sup> المؤرخ في 1995/02/15 المحدد لصلاحيات وزير المالية، ج.ر. العدد 15  
<sup>3</sup> المرسوم التنفيذي 55/ 95 المؤرخ في 1995/02/15 و المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية، ج.ر. العدد 15.  
<sup>4</sup> التي تضم مديرية التقنين و الرقابة و بها نجد المديرية الفرعية للتقنين و الرقابة.



:

:

1. \_\_\_\_\_ :

.....

.....

(04)

2. \_\_\_\_\_ :

.

20

← \_\_\_\_\_ :

.

10

.....

273-08

← \_\_\_\_\_ :

(30)

( ) (12)

:

3.

:

/1

/2

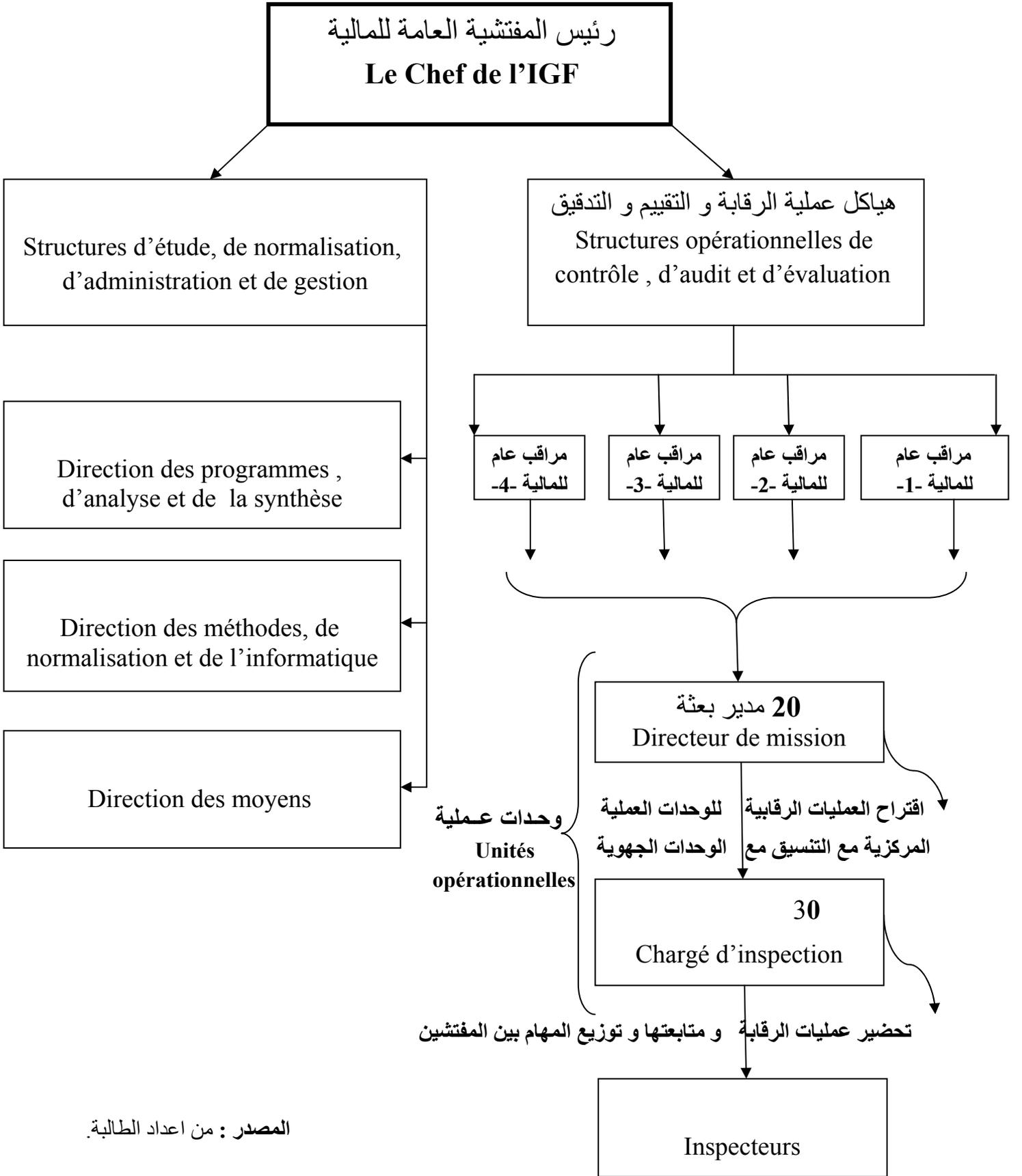
/3

التنظيم المركزي للمفتشية العامة

:

للمالية

الشكل 1-2 : الهيكل التنظيمي للمفتشية العامة للمالية المركزية



المصدر : من اعداد الطالبة.

274-08

. . . .

10

(06)

274-08

6

: 1-2

4		1
6		2
6		3
8		4
4		5
6		6
6		7
6		8
6		9
8		10

274-08

274-08

6

:

2008/09/06

:

-1-(2) :

1980

1986

\_\_\_\_\_ :

1992

.1 :

1 .

\_\_\_\_\_ \*

. . . .

:

-

-

2 .

-

<sup>1</sup> سناطور خالد ،المرجع السابق ، ص 36.  
<sup>2</sup> المادة 2 من المرسوم 272-08.

:  
(272-08 3 )

\_\_\_\_\_ \*

.

:

.

-

-

.

...

-

.

-

.

-

.

.2

:

.

-

.

-

:

: \_\_\_\_\_ :

:

.1

: 272-08 4

.

-

.

-

-

: .2

: .3

1.

<sup>1</sup> سناطور خالد، المرجع السابق، ص 41

: 4

BIRD

1 .

: -2-(2)

:

: . . . . .

13 )

(272-08

2 .

: \_\_\_\_\_ :

: 1

<sup>1</sup> المرجع السابق ، ص 41 .  
<sup>2</sup> المرجع السابق ، ص 45 .

: \_\_\_\_\_ .2

: \_\_\_\_\_ 

....

: \_\_\_\_\_ 

...

:

" " : 3

.( 21 )

1

272/08 24

" "

" "

.(26 )

: (3)

:

<sup>1</sup> يرسل التقرير المعد على اثر مهمة أمرت بها سلطة مؤهلة الى هذه الأخيرة دون سواها (المادة 22).



1.

:2

---

<sup>2</sup> 198/95

05

:

—

—

—

---

<sup>1</sup> بن داود ابراهيم ، المرجع السابق ، ص174-175.  
<sup>2</sup> المؤرخ في 25 جويلية 1995 يحدد اختصاصات مفتشية مصالح المحاسبة و تنظيمها ، العدد 42.

1 .

:2

---

:1

---

2 .

)

3 .

4 .

---

<sup>1</sup> ابن داود ابراهيم ، لمرجع السابق ، ص 175-176 .

<sup>2</sup> ابن داود ابراهيم ، المرجع السابق ، ص 177 .

<sup>3</sup> محمد مسعي ، المرجع السابق ، ص 157 .

<sup>4</sup> عوايدي عمار ، مكانة آليات الأسئلة الشفوية و الكتابية في عملية الرقابة البرلمانية، مجلة الفكر البرلماني، عدد 13، جوان 2006، ص 118 .

:

1.

:1

( ) ( )  
 1 2-2 )<sup>2</sup> .( )  
 .(

:" -1

02/99

:44

3

75

"

. . . .

120

47

20

08

"

. . . .

: . . . .

-1-1

---

<sup>1</sup> محمد مسعي ، المرجع السابق ، ص 157.  
<sup>2</sup> محمد الصغير بعلي يسرى أبو العلا؛ المالية العامة النفقات العامة الميزانية العامة، دار العلوم ؛ عناية، ص112.  
<sup>3</sup> المؤرخ في 1999/03/08.

:

19.

. . . .

.<sup>1</sup>

50 30

:

.(

:

.(

.(

. . . .

:

-2 -1

. . . .

---

<sup>1</sup> عدنان ضاهر، دور البرلمان في إعداد وإقرار ومراقبة تنفيذ الموازنة العامة في الدول العربية، ورشة عمل إقليمية حول تعزيز دور البرلمان في إعداد موازنة الأمن والدفاع وفي الرقابة على المشتريات الدفاعية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 14-13 نوفمبر 2007، مجلس النواب البلجيكي، بروكسل، بلجيكا

:

1

:

-3-1

69

64

-2

( )

( )

:

133

:

.(

( )

134

:

.(

<sup>1</sup>أنظر المادة 120 من دستور 1996.

84 : .(

:Les commissions d' enquête .(

161

1 ....

2 .

3

4 .

(Loi de règlement budgétaire ) : -3

---

<sup>1</sup> محمد الصغير بعلي ، المرجع السابق ، ص113-114 .  
<sup>2</sup> جلال حمري مذكرة حول " المحاسبة العمومية في تسيير الجماعات المحلية" ، 2009/07/09 ، منتديات طلبية الجزائر ، <http://etudiantdz.com/vb/t23395.html>  
<sup>3</sup> محمد الصغير بعلي ، المرجع السابق ؛ ص114 .  
<sup>4</sup> محمد عباس محرز ، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 ، ص 455 .

:

187

.

. . . .

1 .

**Loi de règlement budgétaire**

( 17-84 78 77 76 5 )

2 .....

:

-  
-  
-  
-  
-

---

<sup>1</sup>علي زغود ، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 2005، ص 156.  
<sup>2</sup>محمد مسعي ، المرجع السابق ، ص 158-159.

:

. . . .

.

.

1982

1996

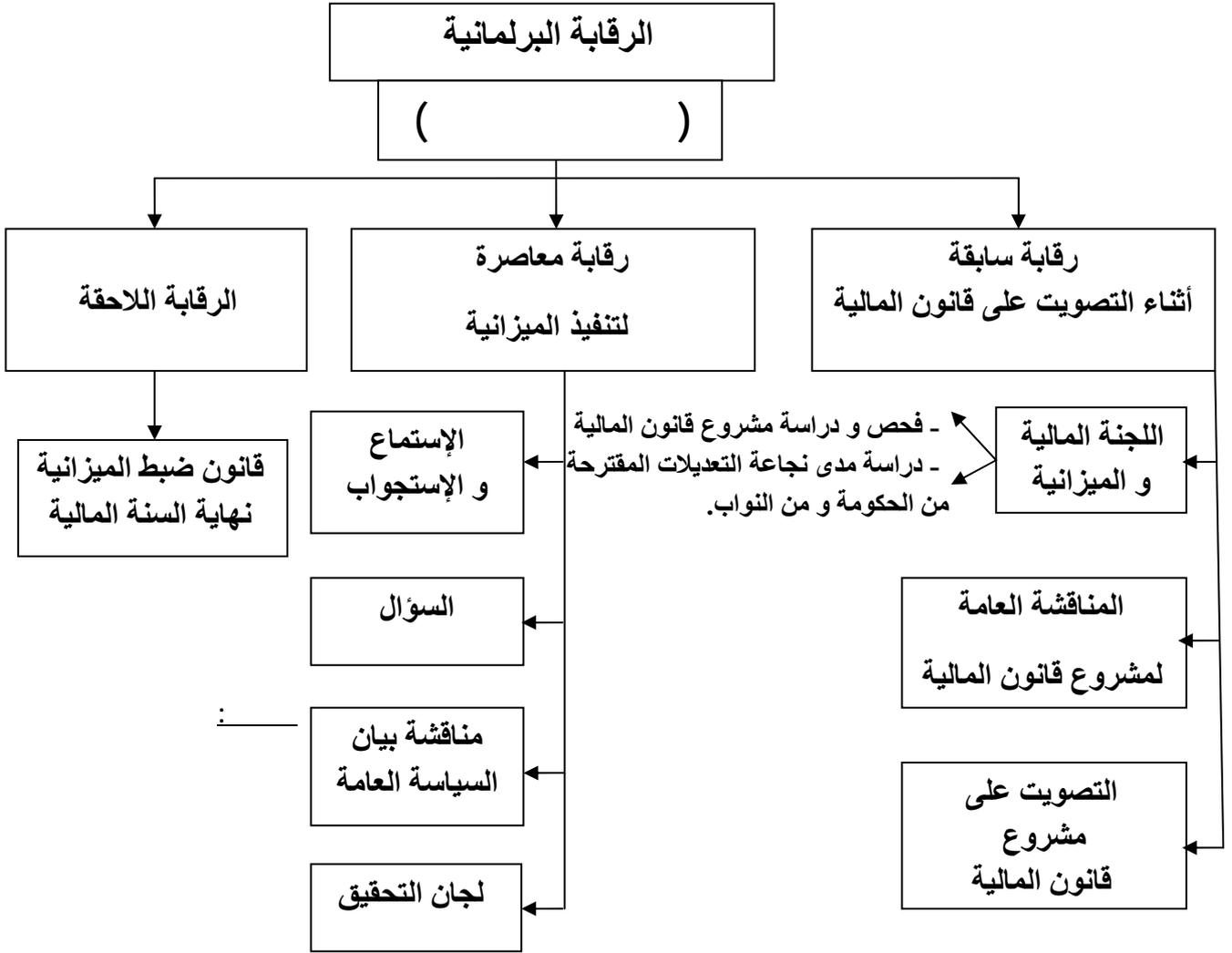
160

1 .

---

<sup>1</sup> علي زغود ، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 2005، ص 156 .

: 2-2



: 2

( )

:

1.

:3

---

2

3

4

---

<sup>1</sup>محمد مسعي، المرجع السابق، ص 159 – 160 بتصرف.  
<sup>2</sup>علي زغود، المرجع السابق، ص 159، بتصرف.  
<sup>3</sup>محمد مسعي، المرجع السابق، ص 159.  
<sup>4</sup>محمد عباس محرزي، المرجع السابق، ص 456

:

1 .

2 .

:La Cour des comptes

:2

## Institution supérieure de contrôle financier

:

—

—

3 .

:

4 .

—

—

<sup>1</sup> عقيلة خرباشي ، العلاقة الوظيفية بين الحكومة و البرلمان، دار الخلدونية، الجزائر د.ت.، ص 136-137.

<sup>2</sup> مجلة الفكر البرلماني ، العدد 4، أكتوبر 2003، ص 19.

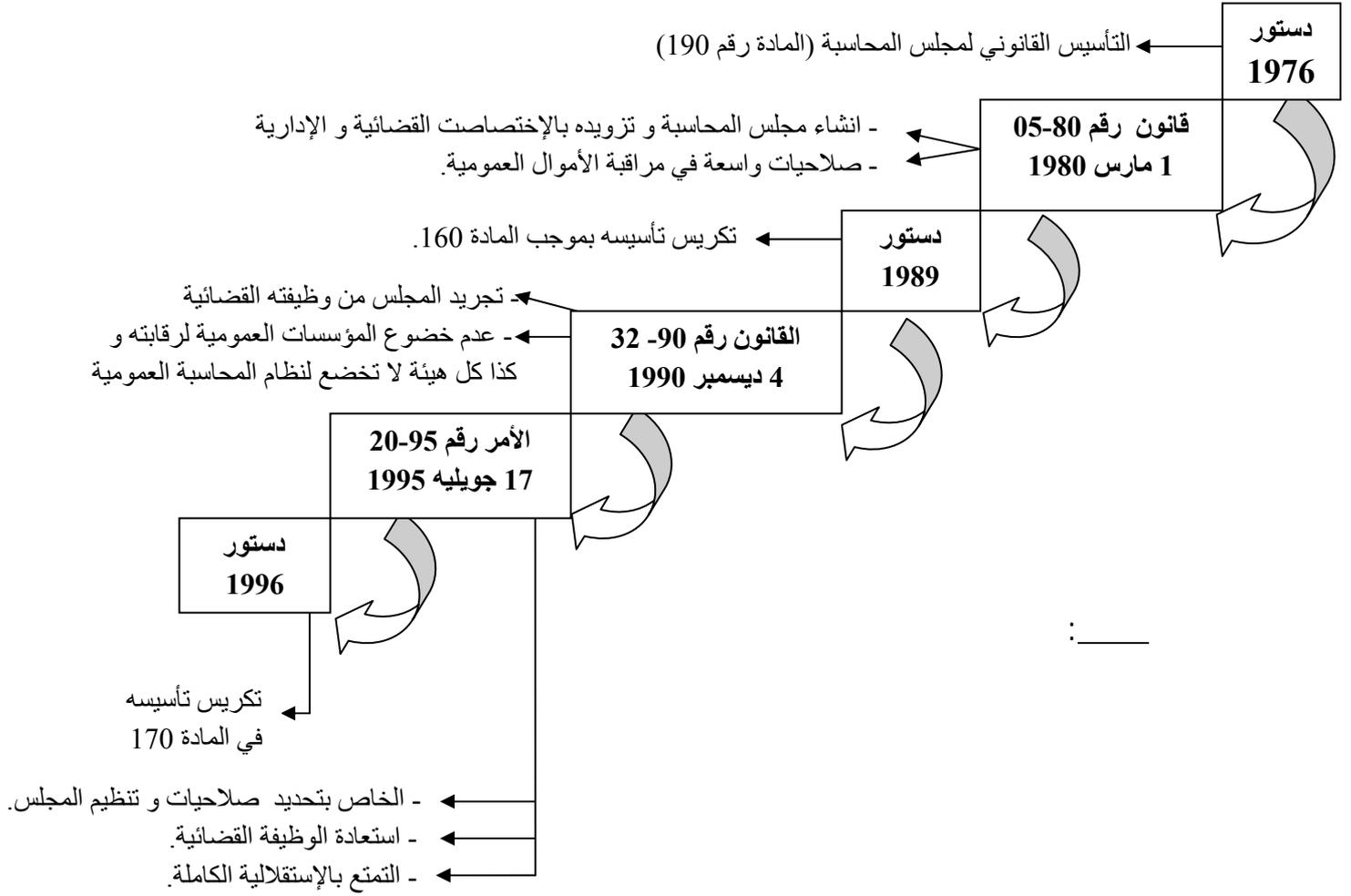
<sup>3</sup> مذكرة ماجستير لمانع عبد الحفيظ، "طرق ابرام الصفقات العمومية و كيفية الرقابة عليها في ظل القانون الجزائري"، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2008/2007 ، ص 121.

<sup>4</sup> André paysant, finances publiques, Armand Colin, Paris 1997, p 329.





: 3-2



1/2

1.

( 28 ) ( 20/95 )

:

-

:

: \_\_\_\_\_ -  
( )

La chambre de discipline . -

: budgétaire et financière (CDBF)

: Le Censorat général -

: Le greffe central -

: Le bureau des rapporteurs généraux . -  
( )

:

- 
- 
-

:

## Les services administratifs et techniques.

1.

2

3.

### .2

	:	4	_____	.I
:3			:1	
:4			:2	
	:		_____	.II
			: 1	
			:2	
	:		_____	.III
			: 1	
			: 2	
			: 3	

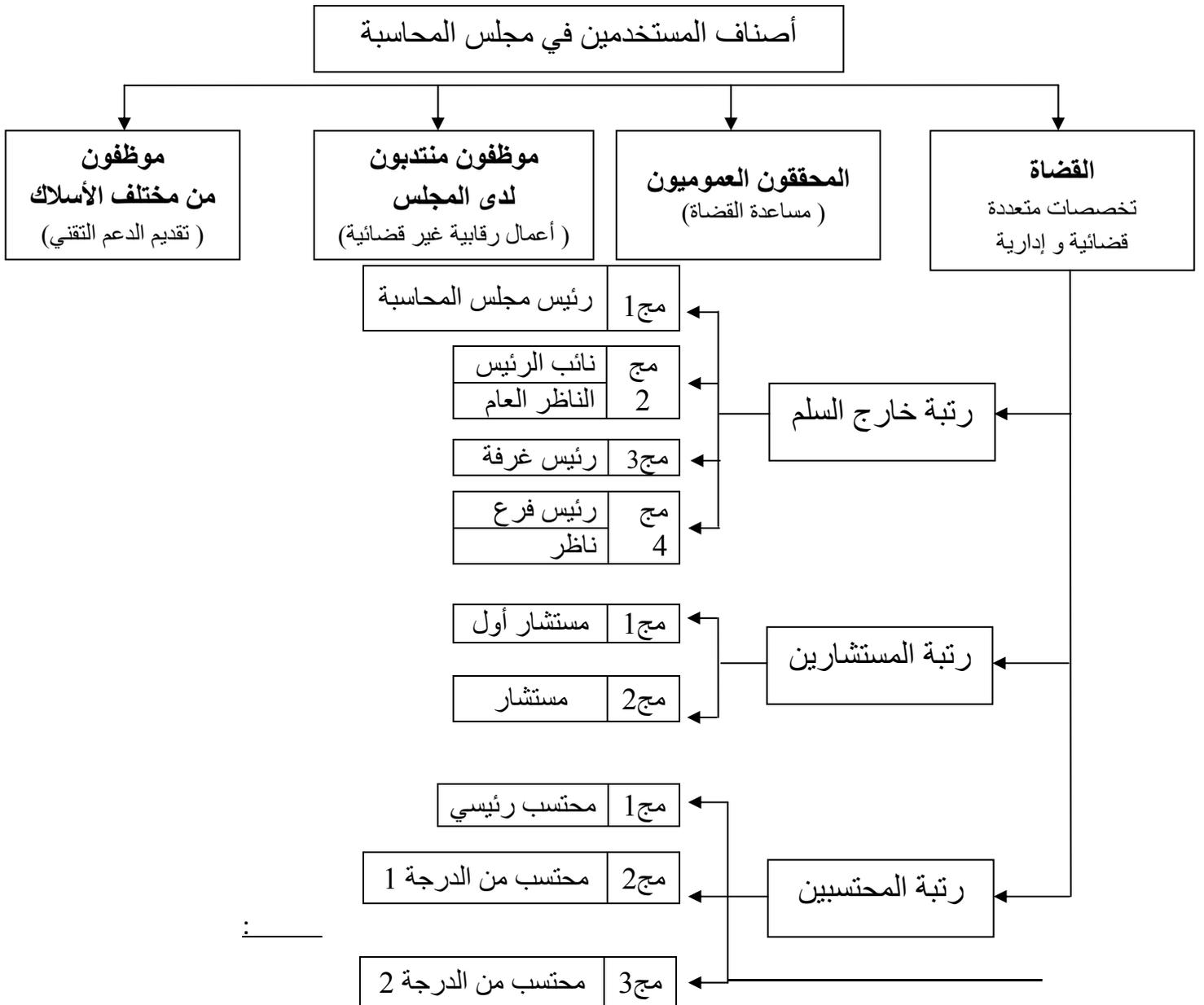
)

(<sup>4</sup>2001

420-01

<sup>1</sup> الموقع الإلكتروني لمجلس المحاسبة، [http://www.ccomptes.org.dz/Maquette%2027NEW120\\_fichiers/Page631.htm](http://www.ccomptes.org.dz/Maquette%2027NEW120_fichiers/Page631.htm)  
<sup>2</sup> هذا ما أكدته المادة 27 من المرسوم الرئاسي 377-95.  
<sup>3</sup> بين داود إبراهيم ، المرجع السابق ، ص 155.  
<sup>4</sup> المرسوم 420-01 المؤرخ في 20 ديسمبر 2001 يتضمن القانون الأساسي الخاص بالمدققين الماليين بمجلس المحاسبة.

## :4 -2



"

" 20-95

55

:

-

-

-

-

1

:

\_\_\_\_\_

\_\_\_\_\_

<sup>1</sup>علي زغود ، المرجع السابق، ص 169 .

:

» : 56-96

2

30

«

.

1 .

\_\_\_\_\_ :-

.(

)

.(

)

<sup>2</sup>(

)

\_\_\_\_\_ :-

<sup>1</sup>الموقع الإلكتروني لمجلس المحاسبة، المرجع السابق، يتصرف.  
<sup>2</sup> محمد مسعي ، المرجع السابق، ص 152.

) 20-95 88

(<sup>1</sup>)

<sup>2</sup> .20 -95 89

⋮

3.

⋮ -1

Contrôle de

)

qualité de gestion

(

Efficacité ,

efficience et économie

Contrôle de performance

<sup>1</sup> من بين المخالفات التي أوردتها المادة 88 نجد الأخطاء و المخالفات التي تمثل خرقا للقوانين و التنظيمات المعمول بها في مجال تنفيذ النفقات و الإيرادات، وكذلك في حالة الإلتزام بنفقات دون توفر اعتمادات أو تجاوز الترخيصات الممنوحة أو تأشيرات ممنوحة خارج الشروط القانونية... الخ <sup>2</sup> بن داود إبراهيم ، المرجع السابق ، ص 161 و محمد مسعي ، المرجع السابق، ص 154-155 بتصرف.

<sup>3</sup> Hervé Régoli, Institutions juridiques, Dalloz, 4<sup>ème</sup> edition 2003, paris, p 153.

: \_\_\_\_\_ -2

: \_\_\_\_\_

) \_\_\_\_\_  
( \_\_\_\_\_

: \_\_\_\_\_ ( ) /4

: \_\_\_\_\_ .2

: \_\_\_\_\_ •

:

Arrêt définitif

décharge de la

)

<sup>1</sup>

(

responsabilité

( réserves

) injonctions

arrêt provisoire

)

(

le

met en débet

)

.(

20-95

<sup>2</sup>

:

<sup>3</sup>

20-95

1995

20

377-95

<sup>1</sup>الموقع الإلكتروني لمجلس المحاسبة ، <http://www.ccomptes.org.dz>

<sup>2</sup>محمد مسعي ، المرجع نفسه ، ص 152-153.

<sup>3</sup>الموقع الإلكتروني لمجلس المحاسبة، مرجع سابق.

:

(

Chambre

de discipline budgétaire et financière

1.

: .2

: \_\_\_\_\_

: \_\_\_\_\_

: \_\_\_\_\_

: \_\_\_\_\_

: \_\_\_\_\_

\_\_\_\_\_

<sup>1</sup> محمد مسعي ، المرجع نفسه ، ص 155.

$$\frac{\quad}{\quad} / 5$$

$$: \frac{\quad}{\quad} - 1$$

-  
-  
-

$$: \frac{\quad}{\quad} - 2$$

$$: \frac{\quad}{\quad} - 3$$



-

-

1.



1995

2009

13

03

---

<sup>1</sup> بن داود ابراهيم ، المرجع السابق ، ص 153-167.

:

1. 15

:3

---

112

" : 2

...

."

250-02

117

---

<sup>1</sup> مقال في جريدة الوطن بعنوان (بتصرف)

" Algérie – A quoi sert une court des comptes incapable de produire le moidre rapport sur les scandales financier" , <http://www.algeriepyrenees.com/>

<sup>2</sup> المرسوم الرئاسي 250/02 المؤرخ في 24 جويلية 2002 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية عدد 52، المعدل و المتمم بالمرسوم الرئاسي 301/03 المؤرخ في 11 سبتمبر 2003، عدد 55.

:

1

:

.1

.1.1

: 250/02 119

-  
-  
-  
-  
-  
-  
-  
-  
-  
-  
-

2.

3

---

1 مانع عبد الحفيظ ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير بعنوان " طرق إبرام الصفقات العمومية و كيفية الرقابة عليها في ظل القانون الجزائري، جامعة تلمسان ، 2008/2007، ص 110.  
2 المادة 120 من المرسوم الرئاسي 250/02 المعدلة بالمادة 10 من المرسوم الرئاسي 301/03.  
3 مانع عبد الحفيظ ، المرجع السابق، ص 111-112.

	:				
			:		<b>.2.1</b>
		03	:		
					.
	1 :				-
					-
					-
		50			-
				20	
			:		<b>.3.1</b>
					2 .
			:		-
117					-
					-
					136

<sup>1</sup> المادة 121 من المرسوم الرئاسي 250/02.  
<sup>2</sup> المادة 122 من المرسوم الرئاسي 250/02، المصدر بن داود ابراهيم ، المرجع السابق ، ص 193 - 194.

.2

1.

:

—

—

—

—

—

200

100

60

2.

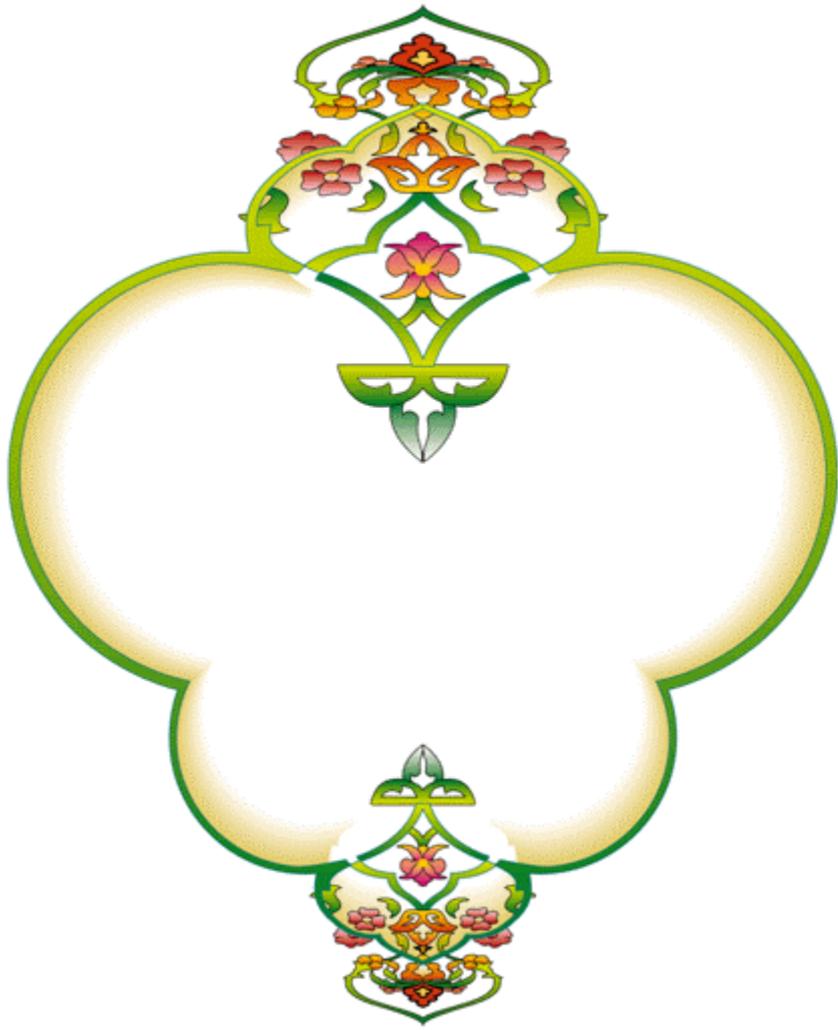
30

---

<sup>1</sup> مانع عبد الحفيظ ، المرجع السابق ، ص 117 .  
<sup>2</sup> بن داود ابراهيم ، المرجع السابق ، ص 192-193 .

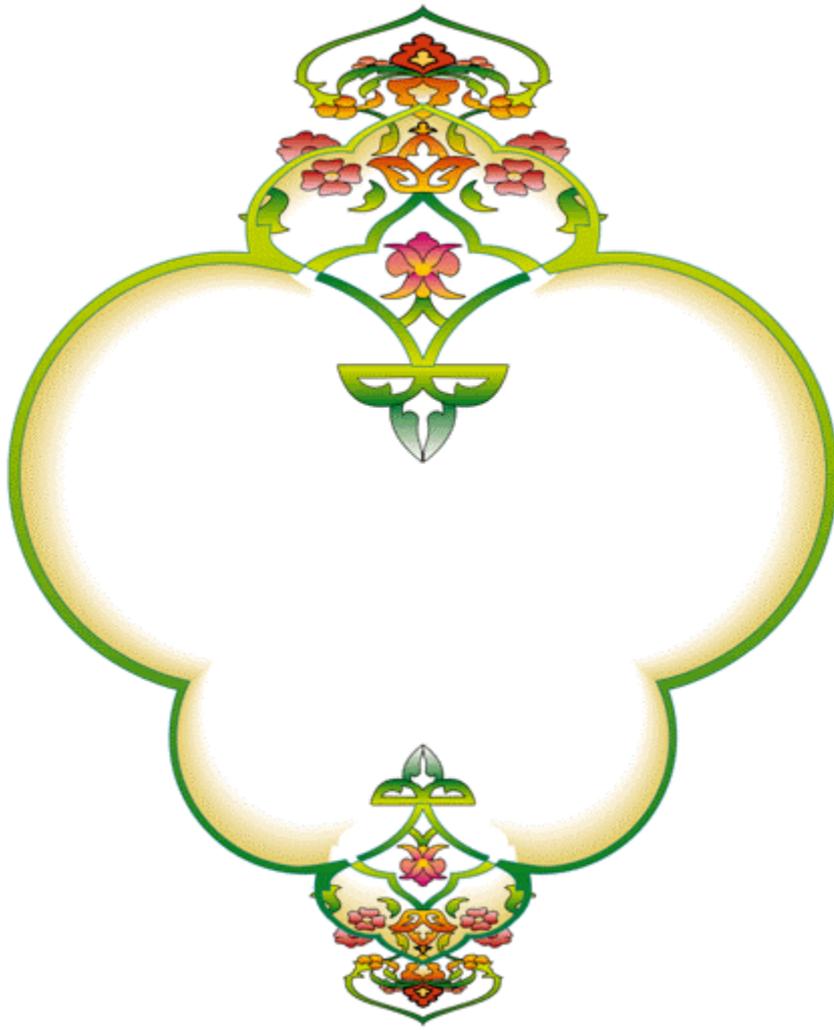
# خاتمة الفصل 2

(3 )  
. (4 )



❧

❧



❧

❧

## حكمة المال 3

"

1" - 38

"

2"

:"

" 3"

4"

5

<sup>1</sup>سورة الأنعام- الآية 38  
<sup>2</sup>سورة الإسراء، الآية 9.  
<sup>3</sup>سورة الجاثية - الآية 28-29.  
<sup>4</sup>سورة الكهف- الآية 49.  
<sup>5</sup>عوف محمود الكفراوي، الرقابة المالية في الإسلام ، مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية، 1983، ص 115-161.

.

":

:

" "

.121

{

}

.

:

:1

-

:2

-

:3

-

:4

-

:1

:

" :

1 "

2 .

:

:1

:

3 .

:

-

-

-

-

<sup>1</sup> نوفل علي الديلمي، الحماية الجزائرية للمال العام دراسة مقارنة، دار هومة، الجزائر ، الطبعة 2 ، 2006، ص 77.  
<sup>2</sup> حسين حسين شحاتة، حرمة المال العام في ضوء الشريعة الإسلامية، دار النشر للجامعات ، مصر ، 1999، ص 35.  
<sup>3</sup> المرجع السابق ، ص 65-66 بتصرف.

:

:

\_\_\_\_\_:

—

—

1.

2.

\_\_\_\_\_:

3.

---

<sup>1</sup> محمد باقر الصدر ، ، اقتصادنا، دار الفكر بيروت، الطبعة الثالثة ، 1969 ، ص 266.  
<sup>2</sup> سليم أبو طالب سليم ، أثر المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية على الفكر الإسلامي في الدولة العباسية، مكتبة الإشعاع ، الإسكندرية، 1999، ص 27 إلى 29 بتصرف.  
<sup>3</sup> محمد رسول العموري، الرقابة المالية العليا، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005، ص 86.

·  
:

---

1 .

: :3

---

:

-1

-2

-3

---

<sup>1</sup> سليم أبو طالب سليم ، سابق ص من 31 إلى 34 بتصرف .

}: [1- ] { } :  
. [52- ] {

: :2

---

1.

: :1

---

---

<sup>1</sup> شوقي عبد الساهي ، الفكر الاسلامي و الادارة المالية للدولة، مطبعة أبناء وهبة الحسان، القاهرة، 1991، ص 29-30

-1

" " .

-2

" " .

1

:2

:

:

2

3

<sup>1</sup> عوف محمود الكفراوي، الرقابة المالية في الإسلام ، مؤسسة شباب الجامعة ، 1983 ، ص 117  
<sup>2</sup> موسوعة الإدارة العربية الإسلامية، مجلد5، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، 2004، ص650.  
<sup>3</sup> بسام عوض عياصرة، الرقابة المالية في الإقتصاد افسلامي، دار حامد ، عمان، 2010، ص 69-70.

: 3

---

:

---

: (1)

---



:

:

.

"

"

"

"

:

.

"

:

:

"

"

"

,

⋮  
⋮

⋮

⋮

1

⋮

⋮

⋮  
⋮

⋮

⋮

⋮

---

<sup>1</sup> عوف محمود الكفراوي، الرقابة المالية في الإسلام ، مؤسسة شباب الجامعة ، 1983 ، ص 118 - 120.

" : [ ] "

1"

-(2) :

:"

2 .

3 .

" " "

:

4 .

<sup>1</sup>نوفل علي الديلمي، الحماية الجزائرية للمال العام دراسة مقارنة، دار هومة، الجزائر ، الطبعة 2 ، 2006، ص 61-62 بتصرف.  
<sup>2</sup> موسوعة الإدارة العربية الإسلامية، مجلد5، سابق ذكره، ص 654.  
<sup>3</sup>عوف محمود الكفراوي، سابق ذكره، ص 121.  
<sup>4</sup> موسوعة الإدارة العربية الإسلامية، مجلد5، سابق ذكره، ص 654.

\_\_\_\_\_ .

1 .

\_\_\_\_\_ .

( )

\_\_\_\_\_ .

:

:

-

-

-

---

<sup>1</sup> نوفل علي الديلمي، سابق ذكره، ص 62-63.

1

(3) - :

2

3

---

<sup>1</sup> موسوعة الإدارة العربية الإسلامية، مجلد5، سابق ذكره، ص 657-659-660.  
<sup>2</sup> محمد رسول العموري، الرقابة المالية العليا، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005، ص88.  
<sup>3</sup> محمود الكفراوي، مرجع سابق، ص138.

1

( ) " :2

3 " .....

4

5 339

6 966 . 404

7

---

<sup>1</sup> اعوف محمود الكفراوي، سابق ذكره، ص 139-140 .  
<sup>2</sup> هو أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري الماوردي ( 364-450 هـ ) أكبر قضاة آخر الدولة العباسية صاحب كتاب: الأحكام السلطانية و الولايات الدينية، يحتوي كتابه هذا على النظام السياسي و الإداري و المالي للدولة الإسلامية .  
<sup>3</sup> شوقي عبد الساهي ، الفكر الإسلامي و الإدارة المالية للدولة، مطبعة أبناء و هبة الحسان، القاهرة، 1991، ص 148 ، بتصرف .  
<sup>4</sup> موسوعة الإدارة العربية الإسلامية، المجلد الثاني، سبق ذكره، ص 215 .  
<sup>5</sup> هو أبو محمد الحسن بن محمد المهلبى الوزير، استوزره معز الدولة البويهى المتحكم على الخلافة العباسية في بغداد مكان ابو جعفر الصيمري عام 339 هجري فحسن أثره في جمع الأموال وكشف الظلمات وتقريب أهل العلم \_ المصدر مقالة انترنت بعنوان: "رحيل الوزير المهلبى"، <http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=528299>، 2009/08/26  
<sup>6</sup> أبو المسك كافور الإخشيدي (905-968) هو أحد حكام الدولة الأخشيدية في مصر و سوريا كان الحاكم الفعلي لمصر منذ 946 بعد وفاة محمد بن طغج و أصبح سنة 966 م واليا على مصر حيث حكمها ثم توسع إلى بلاد الشام دام حكمه لمدة 23 عاما و هو صاحب الفضل في بقاء الدولة الإخشيدية في مصر. المصدر <http://ar.wikipedia.org/wiki>  
<sup>7</sup> المرجع السابق، مج 5، ص666.

:

1-3 :

نشأة فكرة الرقابة على المال العام في الدولة الإسلامية و تطور تطبيقها عبر العصور

تطور الفكرة الرقابية			
نشأت الفكرة الرقابية من خلال:		بداية الدولة الإسلامية	
<ul style="list-style-type: none"> <li>- ما أنزله الله تعالى في كتابه من أحكام و مبادئ عامة.</li> <li>- توجيهات الرسول ﷺ في هذا الشأن.</li> </ul>			
<ul style="list-style-type: none"> <li>- جعل بيت المال في مكان مغلق في السنج و ولى عليه أبا عبيدة بن الجراح.</li> <li>- محاسبة عماله على المستخرج (الإيرادات) و المنصرف (المصروفات).</li> <li>- إعلان الحرب على مانعي الزكاة</li> </ul>	أبو بكر الصديق	عهد	
<ul style="list-style-type: none"> <li>- أول من أنشأ الدواوين لحفظ أموال المسلمين</li> <li>- تشديد الرقابة على العمال الذين يتولون شؤون المسلمين</li> </ul>	عمر بن الخطاب	الخلفاء	
<ul style="list-style-type: none"> <li>- الاهتمام بجباية الأموال الظاهرة عن جباية الموال الباطنة (الصدقات)</li> </ul>	عثمان بن عفان	الراشدين	
<ul style="list-style-type: none"> <li>- إصلاح الجهاز الإداري و المالي الذي كان في عهدة عثمان بن عفان</li> <li>- مصادرة الأملاك التي اقتطعت قبله من بيت المال</li> </ul>	علي بن أبي طالب		
<ul style="list-style-type: none"> <li>- انشاء دواوين جديدة منها ديوان الخراج، ديوان المستغلات .</li> <li>- ظهور نظام لرفع التظلمات</li> <li>- ظهور بعض المحتسبين</li> </ul>			العصر الأموي
<ul style="list-style-type: none"> <li>- انشاء ديوان المراجعات و ديوان الزمام</li> <li>- تكون ولاية المظالم</li> <li>- انشاء ولاية الحسبة ( الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر )</li> </ul>			العصر العباسي و ما بعده

:\_\_\_\_\_

...

1.

... [105] "

...

<sup>1</sup> شوقي عبد الساهي ، سابق، ص 139 بتصريف.

:1

---

1 .

" :  
[14 ] "

" : [ 38 ] "  
" :  
[ 93 ] "<sup>2</sup>

(1)

(2)

---

<sup>1</sup> موسوعة الإدارة العربية الإسلامية، المجلد الثاني، المرجع السابق، ص 216.  
<sup>2</sup> شوقي عبد الساهي، المرجع السابق ، ص 150.

:

":

:

:

:

:

1 "

:

-

-

2 .

: 2

---

3

4 .

5"

"

---

<sup>1</sup> موسوعة الإدارة العربية الإسلامية، المجلد الثاني، المرجع السابق، ص217-218.

<sup>2</sup> شوقي عبد الساهي، المرجع السابق ، ص 153.

<sup>3</sup> السيد فرج ، السلطة الإدارية و السياسة الشرعية في الدولة الإسلامية، دار النشر للجامعات المصرية، الطبعة الأولى1993، بتصرف ص 49.

<sup>4</sup> المرجع السابق ، ص 163.

<sup>5</sup> مأثور عن عثمان بن عفان رضي الله عنه.

1.



:

2

" "

:1

:

3

( )

<sup>1</sup> عدلي البابلي، المالية العامة و النظم الضريبية - تقدير و تحليل الموازنة العامة في الشريعة و القانون - ، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2009، ص 358 بتصريف .

<sup>2</sup> موسوعة الإدارة العربية الإسلامية، المجلد الثاني، المرجع السابق، ص229، بتصريف.

<sup>3</sup> شوقي عبد الساهي، المرجع السابق ، ص 163.

1.  
( )

2.

⋮ 

---

3⋮

⋮  
⋮  
⋮

---

<sup>1</sup> عوف محمود الكفراوي المرجع السابق ، ص 192-194  
<sup>2</sup> شوقي عبد الساهي، المرجع السابق ، ص 165.  
<sup>3</sup> المرجع نفسه ، ص 221.

1

:

:

-1

" "

2.

3

:

-2

:

-3

---

<sup>1</sup> عوف محمود الكفراوي المرجع السابق ، ص 125.  
<sup>2</sup> موسوعة الإدارة العربية الإسلامية، المرجع السابق مج 2 / ص 221.  
<sup>3</sup> عدلي البابلي ، المرجع السابق، ص 358-359.

: -4

1 .  
: -5

2 .

: -6

: ( ) :

:

: -7

: -8

---

<sup>1</sup>عوف محمود الكفراوي المرجع السابق ، ص 125 إلى 128 .  
<sup>2</sup> محمد الجوهري، دور الدولة في الرقابة على مشروعات الاستثمار – دراسة مقارنة -، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، 2009، ص207.

1 .

:

-9

:

-10

)

.(

:

---

<sup>1</sup>عوف محمود الكفراوي المرجع السابق ، ص 128 - 130.

:  
:

":

1"

:

":

:

:\_\_\_\_\_

."

2 "

"

:\_\_\_\_\_

:\_\_\_\_\_

3

---

<sup>1</sup> عوف محمود الكفراوي المرجع السابق ، ص 129-130 .  
<sup>2</sup> نفس المرجع ، ص 196 .  
<sup>3</sup> شوقي عبد الساهي، المرجع السابق ، ص 167 .

:2

---

1.

:

( ) -

:( ) -

"

...

"...

2.

" :

":

"

---

<sup>1</sup> عرف محمود الكفراوي المرجع السابق ، ص 197.  
<sup>2</sup> شوقي عبد الساهي، المرجع السابق ، ص 168-169.

:

.

.

.

1.

.

:

:3

"

2"

3

:

:

4.

---

<sup>1</sup> بن داود ابراهيم ، الرقابة المالية على النفقات العامة، دار الكتاب الحديث ، 2010 ، ص 125-126.  
<sup>2</sup> علي بن حبيب أبو الحسن الماوردي، "كتاب الأحكام السلطانية"، ص 154، [www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com).  
<sup>3</sup> أنور الرفاعي، النظم الإسلامية، دار الفكر دمشق، 2006، ص 82.  
<sup>4</sup> أبو الحسن الماوردي، المرجع السابق، ص 158.

1.

:



1.

:

":

2 "

3.

4.

:

---

<sup>1</sup>بن داود ابراهيم، المرجع السابق، ص 110.  
<sup>2</sup>المرجع السابق، ص 113.  
<sup>3</sup>محمد رسول العموري، سابق، ص 120.  
<sup>4</sup>عوف محمود الكفراوي المرجع السابق، ص 216.

1 .

⚡

2 .

---

<sup>1</sup> موسوعة الإدارة العربية الإسلامية، المرجع السابق مج 2 / ص 645-647.  
<sup>2</sup> زين داود ابراهيم، المرجع السابق، ص 121.

.2.

":

"

1

2

3

.3.

.1.3.

4

:

:

:

:

:

---

<sup>1</sup>محمد رسول العموري، سابق، ص125.  
<sup>2</sup>أنور الرفاعي، سابق، ص89، بتصرف.  
<sup>3</sup>بين داود ابراهيم، المرجع السابق، بتصرف، ص 113.  
<sup>4</sup>علي بن حبيب أبو الحسن الماردي، "كتاب الأحكام السلطانية"، سابق ذكره، ص 160.

:

:\_\_\_\_\_

:\_\_\_\_\_

:

2

1

:

-1

:

-2

:

-3

:

-4

:

-5

:

-6

3

<sup>1</sup> عوف محمود الكفراوي المرجع السابق ، ص 209  
<sup>2</sup> هو القاضي أبو يعلى الفراء (458 هـ) له أيضا كتاب بعنوان "الأحكام السلطانية" حيث تأثر بكتاب "الأحكام السلطانية و الولايات الدينية" لأبي الحسن الماوردي (450 هـ) و كلا الكتابين حويا في دفتيهما النظام السياسي و القضائي و الإداري و المالي للدولة الإسلامية.  
<sup>3</sup> - موسوعة الإدارة العربية الإسلامية، المرجع السابق مج 2/ ص234-235.  
 - عوف محمود الكفراوي المرجع السابق ، ص 206-213. - محمد رسول العموري، سابق، ص114-119.

⋮

⋮

⋮

⋮

⋮

⋮

⋮

⋮

⋮

1.

⋮

⋮

---

<sup>1</sup> موسوعة الإدارة العربية الإسلامية، المرجع السابق 2/ 235-236.

1 .

:

— : —

" :

2 "

3 .

)

(

---

<sup>1</sup>شوقي عبد الساهي، الفكر الاسلامي و المالية العامة للدولة، مطبعة أبناء وهبة حسان، القاهرة ، 1991، ص155- 156.  
<sup>2</sup> المرجع نفسه ، ص157.  
<sup>3</sup> حسين حسين شحاتة، حرمة المال العام في ضوء الشريعة الاسلامية، دار النشر للجامعات ، مصر ، 1999، ص 91.

\_\_\_\_\_ :

1.

2.

3. 1.

\_\_\_\_\_ :

2.

---

<sup>1</sup> شوقي عبد الساهي، سابق ، ص 154 إلى 158.  
<sup>2</sup> سعد بن حمدان اللحاني، الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي ، المعهد الإسلامي للبحث و التدريب، البنك الإسلامي للتنمية جدة، بحث رقم 43، 1997 ، ص 30-129-130، بتصرف.

1

2

3

.....

---

<sup>1</sup> شوقي عبد الساهي المرجع السابق، ص 160.  
<sup>2</sup> ضو مفتاح محمد عمق، السلطة التشريعية في نظام الحكم الاسلامي و النظم المعاصرة دراسة مقارنة، ELGA، مالطا، 2002، ص 109  
<sup>3</sup> شوقي عبد الساهي المرجع السابق، ص 161.

:

:



" "

-(1)

:

1"

" :

"

---

<sup>1</sup> علي بن حبيب أبو الحسن الماوردي، "كتاب الأحكام السلطانية"، مطبعة السعادة، 1990، ص 208

))  
1((

":

2 "

-(2) \_\_\_\_\_

\_\_\_\_\_

\_\_\_\_\_ -1 ( )

( )

( )

"

":

": "

":

3 "

( )

( )

4

---

<sup>1</sup> فهد بدري محمد، تاريخ القضاء الإسلامي و تراثه ، دار الصفاء ، الأردن ، 2008 ، ص 97.  
<sup>2</sup> صالح الصالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر، القاهرة ، 2006، ص 566-567.  
<sup>3</sup> خالد خليل الظاهر وحسن مصطفى طبرة، "نظام الحسبة" - دراسة في الادارة الاقتصادية للمجتمع العربي الاسلامي، دار المسيرة ، 1997، مرجع سابق، ص 69-70  
<sup>4</sup> موسوعة الإدارة العربية الإسلامية، مجلد 3/ 527، سابق ذكره.

1 .

-2 \_\_\_\_\_ :

---

<sup>1</sup>عوف محمود الكفراوي المرجع السابق ، ص 155.

-

-

-

1.

$$\frac{-3}{\text{مجموع}}$$

)

-

( 157 )

⋮  
\_\_\_\_\_

( 13 )

---

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 157-160.

1 .

2 :

-(3)

-1

-2

-3

-4

-5

\_\_\_\_\_.

\_\_\_\_\_ .

\_\_\_\_\_ .

---

<sup>1</sup> صالح الصالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر، القاهرة ، 2006، ص 569.  
<sup>2</sup> بن داود ابراهيم، المرجع السابق، ص 98-99.

:

.1

.2

.3

.4

.5

.6 :

و السلاح: لا يلجأ المحتسب الى هذه الطريقة الا حين لا يقدر بنفسه

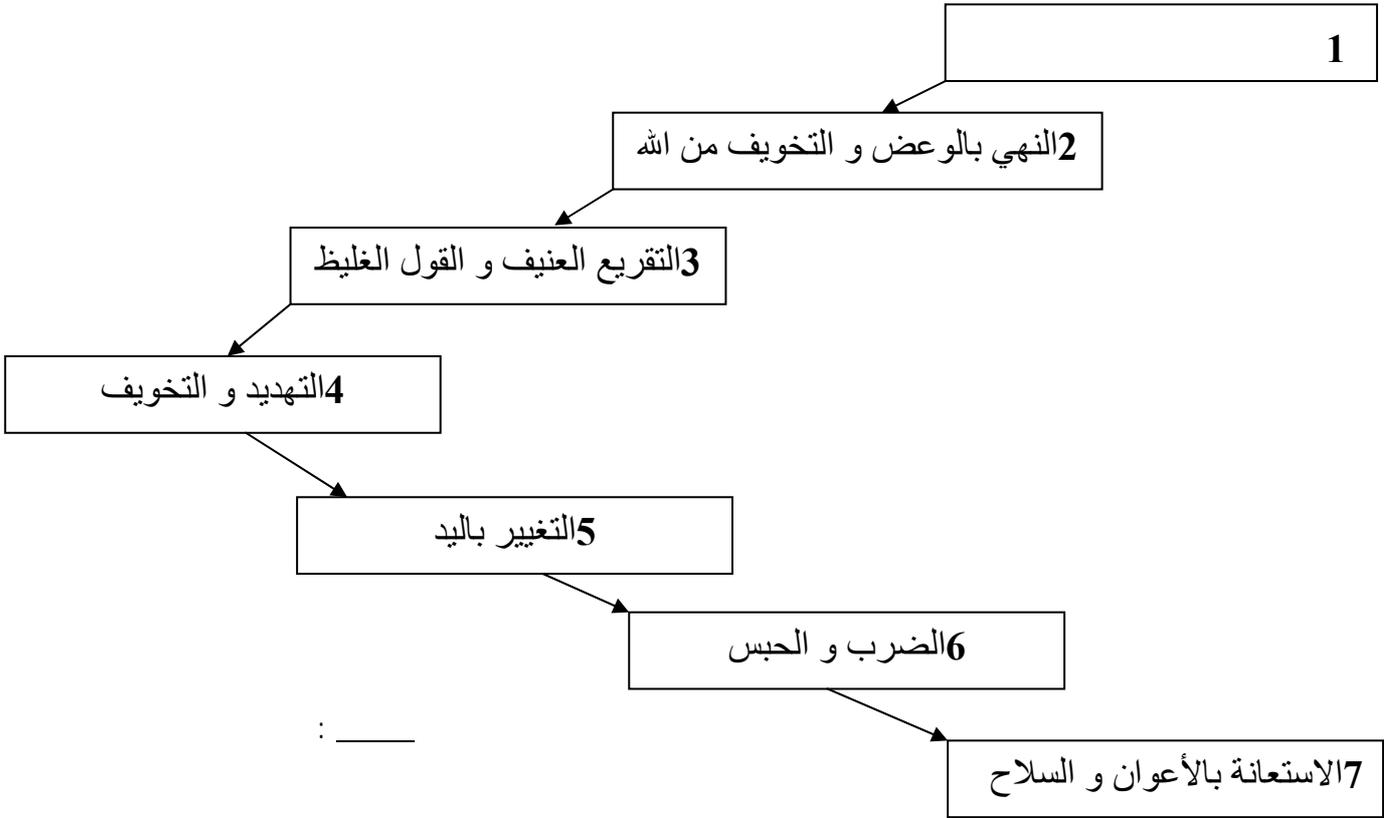
.7

الى منع المخالف .

---

<sup>1</sup> عوف محمود الكفراوي المرجع السابق ، ص 173-174 .

( 7 ) : 1-3



: \_\_\_\_\_

:(5) \_\_\_\_\_

:

1. \_\_\_\_\_:

1 .

2 .

<sup>1</sup> شوقي عبد الساهي المرجع السابق، ص 178-179.  
<sup>2</sup> صالح الصالحي، مدخل للتعريف بالحسبة ومكانتها في الاقتصاد الإسلامي ودورها في محاربة الفساد الاقتصادي ، بتصرف.  
www.uqu.edu.sa/icie/WebPages/bhooth/42.doc

2. \_\_\_\_\_ :

1

2.

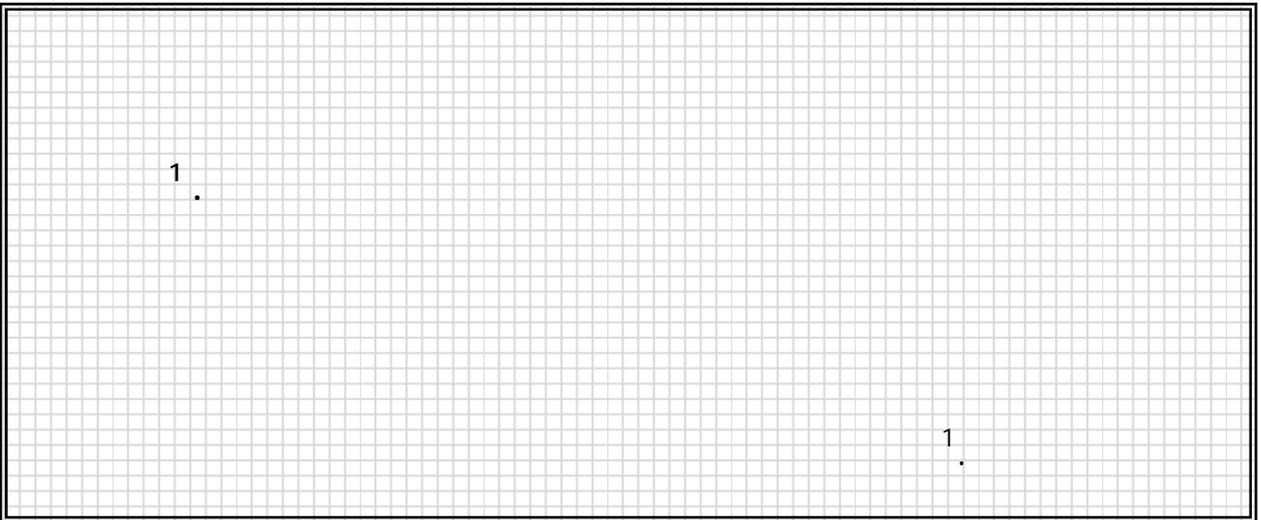
3. \_\_\_\_\_ :

:

\_\_\_\_\_ :

\_\_\_\_\_ :

3



---

<sup>1</sup> محمد الجوهري، المرجع السابق، ص 163.  
<sup>2</sup> محمد رسول العموري، المرجع السابق ، ص98.  
<sup>3</sup> شوقي عبد الساهي، المرجع السابق، ص 181-182.

1 .

(1) \_\_\_\_\_ :

" :

2 "

3 .

⊞

4 .

---

<sup>1</sup> عدلي البابلي ، المرجع السابق، ص 367.  
<sup>2</sup> علي بن حبيب أبو الحسن الماوردي، "كتاب الأحكام السلطانية"، سابق ذكره، ص 60.  
<sup>3</sup> حسين الحاج حسن، النظم الاسلامية، المؤسسة الجامعية لبنان ، 1987، ص 236.  
<sup>4</sup> عدلي البابلي ، المرجع السابق، ص 368.

(2) \_\_\_\_\_ :

1 .

3

2

4 .

:

-1

-2

-3

:

:

—

:

—

.

:

—

:

—

5 .

:

—

---

<sup>1</sup> الإمام ابن قيم الجوزية، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، دار الفكر العربي، ص 245.  
<sup>2</sup> عبد الكريم زيدان، نظام القضاء في الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، 1997، ص 255.  
<sup>3</sup> موسوعة الإدارة العربية الإسلامية، المرجع السابق، 2 / 239.  
<sup>4</sup> سعد بن حمدان اللحياني المرجع السابق، ص 160.  
<sup>5</sup> داود ابراهيم، المرجع السابق، ص 104-105.

:

:

**:1**

1

:

:

.1

.2

.3 ( ) :

)

2.( -

**:2**

:

.1 ( ) :

.2

:

:

-

<sup>1</sup> شوقي عبد الساهي المرجع السابق، ص 172.  
<sup>2</sup> محمد الصغير بعلي، الوجيز في المنازعات الإدارية، دار العلوم، الجزائر، 2006، ص 36-37.  
<sup>2</sup> شوقي عبد الساهي المرجع السابق، ص 174.  
<sup>3</sup> عوف محمود الكفراوي المرجع السابق، ص 237.



:

:4

---

Peter Drucker(1975)

:

(1

---

: \_\_\_\_\_ (2)

:

-

-

-

: \_\_\_\_\_ (3)

\_\_\_\_\_

\_\_\_\_\_

\_\_\_\_\_

(4) \_\_\_\_\_ :

(5) \_\_\_\_\_ :

1 .

---

<sup>1</sup> موسوعة الإدارة العربية الإسلامية، المرجع السابق ، مج 2 / 243 - 248 بتصريف.

## خاتمة الفصل 3

نستخلص من دراستنا السابقة أن الرقابة في ظل الدولة الإسلامية كان لها سمات من أهمها:

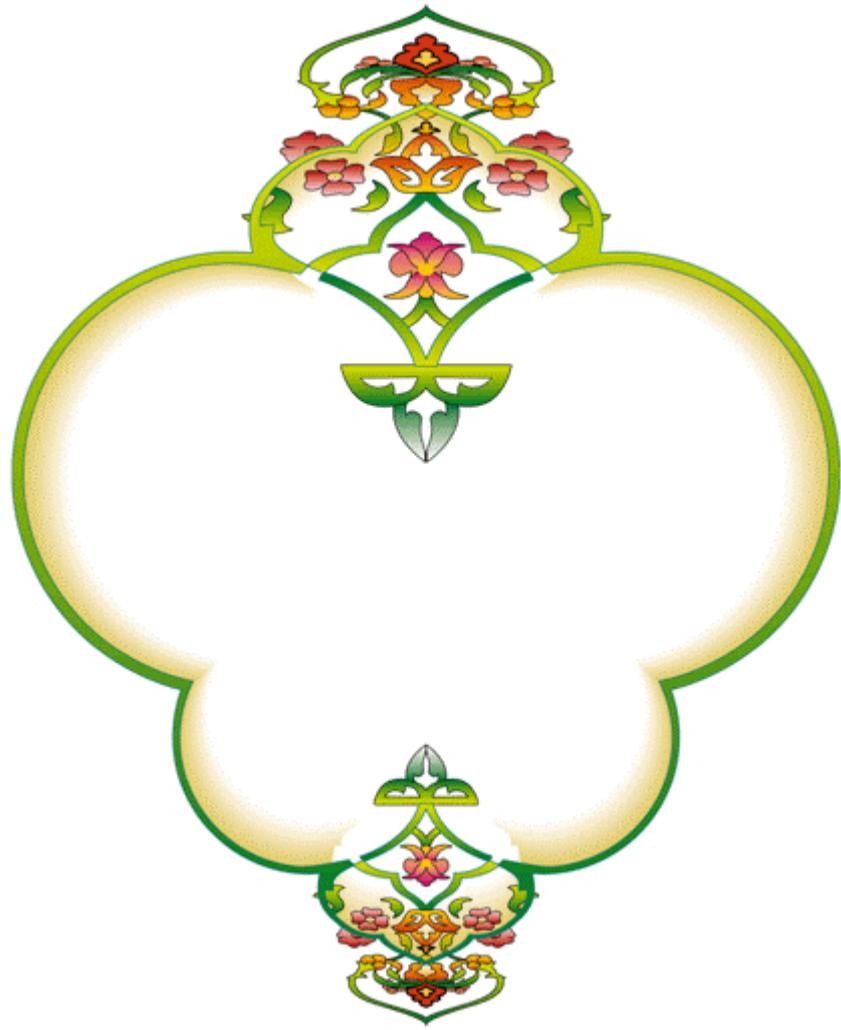
- أن يتصف المراقب بالعدل و الأمانة و القوة و العلم حتى يكون حارسا أميناً على المال العام لا يخشى في الحق سلطاناً و لا قوة.
- استقلال الذين يقومون بمهمة الرقابة و عدم تبعيتهم للقائمين بالأعمال التنفيذية و ارتباطهم مباشرة بولي أمر المسلمين.
- أن يقوم المراقب باختيار أعوانه بنفسه و عزلهم حتى لا يكون لغيره أي تأثير عليهم.
- رد الحقوق لأصحابها و لو كان في ذلك نقص لأموال بيت المال، فكانت الرقابة المالية ترفع الظلم و تمنع وقوعه.
- إن لمتوليها سلطة التعزير عما يقع من مخالفات مالية ليس لها حد في الشريعة الإسلامية
- إتباع نظم التحريات للكشف عن المخالفات شريطة ألا يمس ذلك الحريات الأساسية للمجتمع و إلا يكون من قبيل التجسس.
- للمراقب أن يجمع المال للإنفاق على تحسين المرافق العامة الضرورية في حالة عدم وجود ما يفي بذلك في بيت المال.
- يمكن التظلم من أحكام الرقابة أمام ولي الأمر، كما أن للمراقب النظر في تعدي ولاة الأمور على الرعية.<sup>1</sup>

هذه أهم سمات الرقابة المالية التي كانت تقوم بها أجهزة تكمل بعضها بعضاً و صولاً الى رقابة مالية فعالة.

و نستطيع أن نقول أن هذه الرقابة المالية بأجهزتها و صورها و أساليبها و ما كان لها من سمات مميزة كانت كافية لإحكام الرقابة في ظل نظام الاقتصادي و المالي الذي كان متبعاً في الدولة الإسلامية و التي كانت تضيق فيه الملكية العامة و لا تقوم إلا بالخدمات الأساسية للمجتمع في ذلك الحين.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> موسوعة الإدارة العربية الإسلامية، مجلد5، ص651-652.

<sup>2</sup> عوف محمود الكفراوي المرجع السابق ، ص 239.



ۛ

ۛ

# تقنية التعلم 4

La LOLF

.Benchmarking

:

:1

---

.1

.2

.3

"

"

:

. contrôle de régularité	-1
رقابة الأداء	{ .Contrôle d'efficience -2
Contrôle de performance	{ <sup>1</sup> .Contrôle d'efficacité -3

:1 ( ) :

---

( )

-

-

<sup>1</sup>بحوث وأوراق عمل بعنوان " الإدارة الرشيدة و الإصلاح الإداري و المالي " ، ورقة عمل مقدمة في الملتقى العربي الثاني بعنوان " الإدارة الرشيدة خيار الإصلاح الإداري و المالي " المنعقد في القاهرة ماي 2008 ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية أعمال المؤتمرات، ص 238-237.

- 1 )
- .(
- 2
- 3
- 4
- 5
- 6 1.

## -2 *Contrôle de performance*

ARABOSAI

2 "

<sup>1</sup> بحوث وأوراق عمل بعنوان " الإدارة الرشيدة و الإصلاح الإداري و المالي " ، المرجع السابق، ص246-247.  
<sup>2</sup> أكرم إبراهيم حماد ، مرجع سابق، ص 141

1: -(1)

.1 ( )

.2 ( )

<sup>1</sup> نفس المرجع، 144-145-146.

• :

• :  
\_\_\_\_\_

- :

- :

-

-

-(2) :

1.

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 147.

:

\*

\*

1. ( ) :

1.

:

.1

.2

.3

.4

2.

.5

---

<sup>1</sup> بحوث وأوراق عمل بعنوان " الإدارة الرشيدة و الإصلاح الإداري و المالي " ، المرجع السابق، ص238.  
<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 241.

.2 ( ) :

1 ( ) :

.2

.3

.4

1

---

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 239.



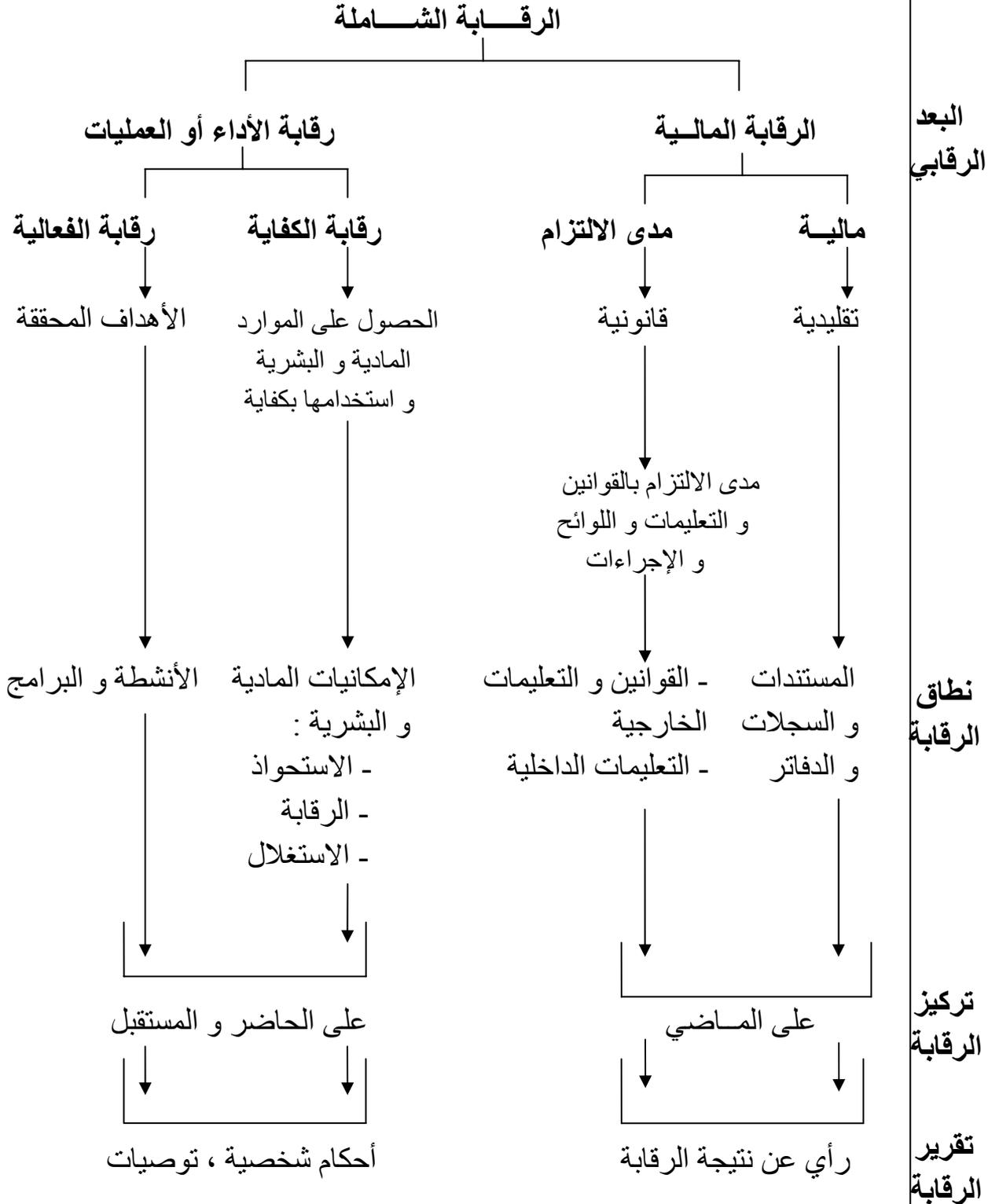
( )  
1.( )

2.

---

<sup>1</sup> بحوث وأوراق عمل بعنوان " الإدارة الرشيدة و الإصلاح الإداري و المالي " ، المرجع السابق، ص239.  
<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 241.

الشكل رقم (1-4):  
الإطار العام للرقابة على الوحدات الإدارية الحكومية



المصدر: بحوث وأوراق عمل بعنوان "الإدارة الرشيدة و الإصلاح الإداري و المالي" ، المرجع السابق، ص240.

1

"

"

"

"

2. 40

:

-1

← \_\_\_\_\_ :

"

<sup>1</sup> تمثل موازنة البنود أ قدم صورة للموازنة و هي مبنية على التبيويب النوع للمصروفات و الإيرادات في أبواب و مجموعات و بنود و أنواع تخصص الاعتمادات لكل منها حتى يمكن التعرف على العناصر التفصيلية لمصروفات و مصادر الإيرادات، تمتاز بالسهولة في إعدادها و تنفيذها و الرقابة عليها، و يسهل فهمها من جانب غير المختصين ، و هي السائدة في الجزائر حالياً، المصدر: بحوث و أوراق عمل حول "إدارة المال العام التخصيص و الاستخدام"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية أعمال المؤتمرات، القاهرة، ، 2010، ص 225.

<sup>2</sup> اسماعيل حسين أحمر و، المحاسبة الحكومية من التقليد إلى الحداثة، دار المسيرة ، عمان، الطبعة الأولى 2003، ص 109 بتصرف.

"

(..... )

"

⋮ \_\_\_\_\_ ←

2 -4

⋮ \_\_\_\_\_ -1

⋮ \_\_\_\_\_ -2

.( )

\_\_\_\_\_ -3

\_\_\_\_\_ -4

\_\_\_\_\_ -5

-6

-7

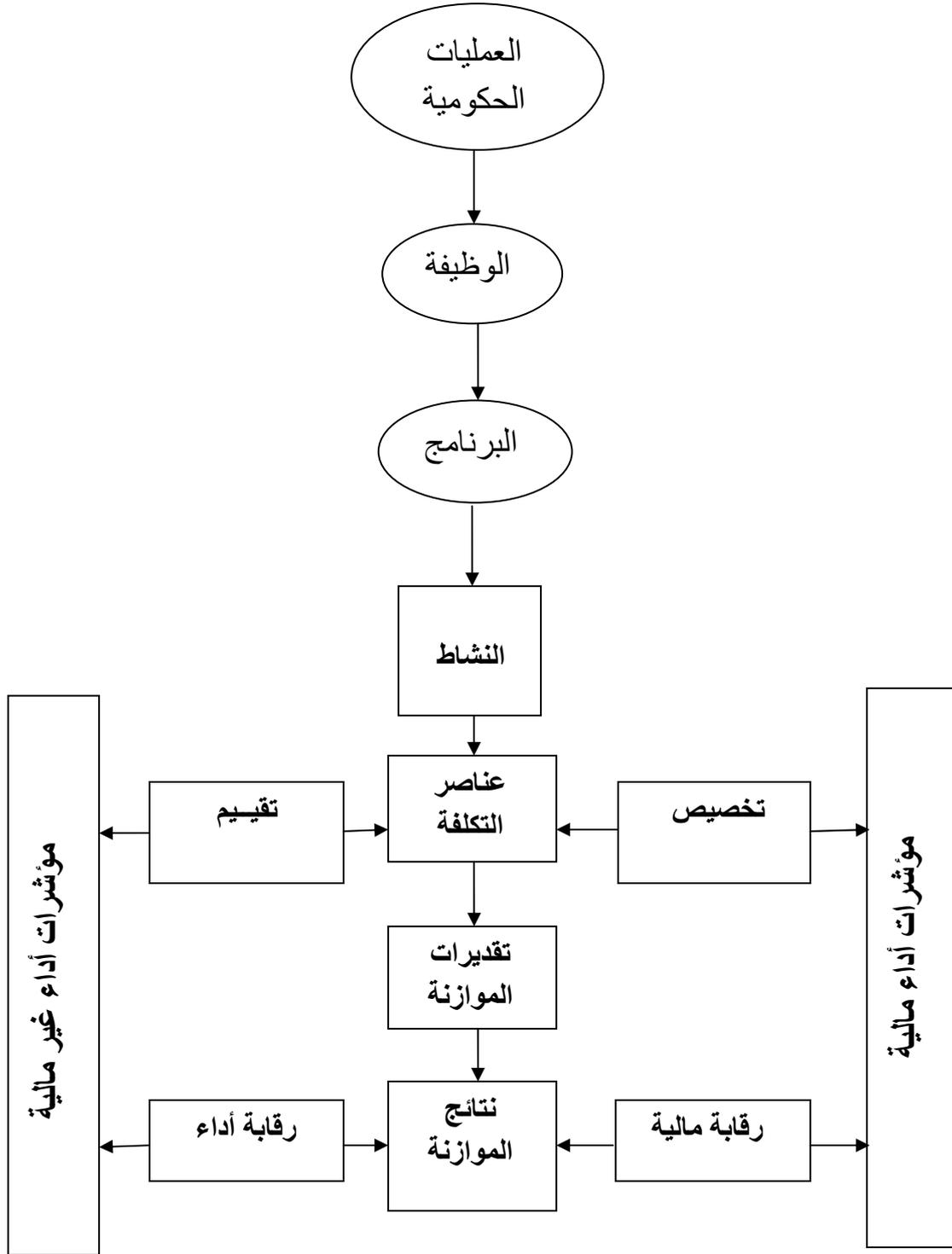
\_\_\_\_\_ : .1

\_\_\_\_\_ : .2

\_\_\_\_\_ 1.

---

<sup>1</sup> اسماعيل حسين أحمر، المرجع السابق، ص 110-112.



اسماعيل حسين أحمر، المحاسبة الحكومية من التقليد إلى الحداثة، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى 2003، ص 111.

1 ←

:

.1

.2

.3

.4

.5

.6

.7

.8

.9

.10

.11

---

<sup>1</sup> اسماعيل حسين أحمر، المرجع السابق، ص 112-113.

-2



-1

-2

-3

-4

1 .



:

-

.

-

.

<sup>1</sup> بحوث وأوراق عمل حول "إدارة المال العام التخصيص و الاستخدام"، المرجع السابق 347-348.

:

-

:

-

-1

-2

-3

:

-1

-2

:

•

•

1.



<sup>1</sup> المرجع السابق ، ص 348-349.

## La LOLF :3

:

.....

- 
- 
- 

(L.O.L.F.)

"

Loi Organique relative aux Lois de Finances

2001

"

.2006

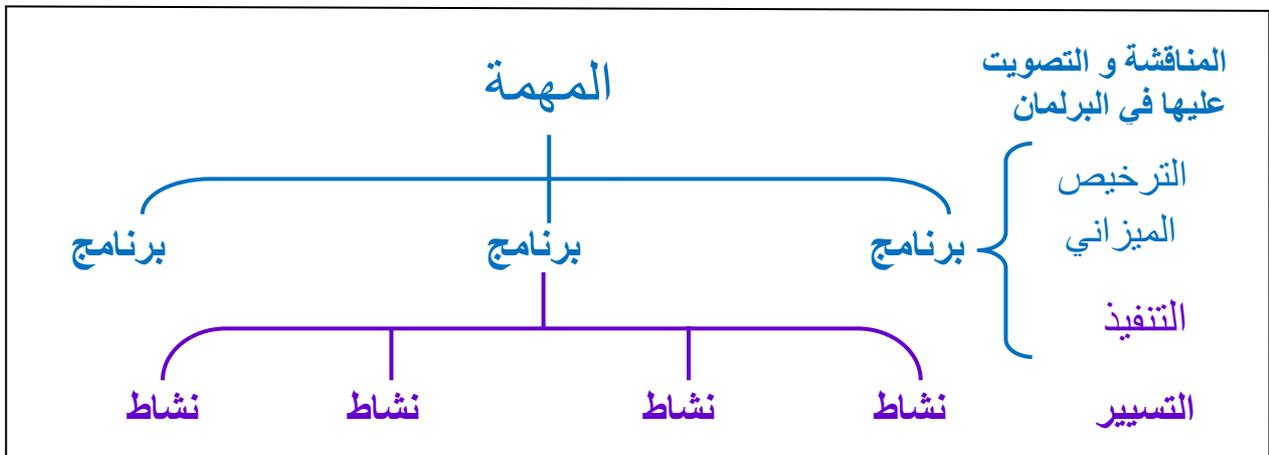
La LOLF

3

-(1)

( )

: 3-4



www.performance-publique.gouv.fr Qu'est-ce que la LOLF ? :

:\_\_\_\_\_

1. " " "Missions" :

2. Programmes Dotations

3. Actions :

1

### مثال

ما حققته مهمة " تسيير المالية العامة و الموارد البشرية" في فرنسا  
من حيث الأهداف، المؤشرات و النتائج.

البرنامج: تسهيل و تأمين المبادلات.

الهدف: تطوير الفعالية المتعلقة بمحاربة عمليات التهريب، التزوير و الغش  
الجمركي

النتائج: 4.6 مليون سلعة تم حجزها في 2007 و 6.4 في 2008 و 7 مليون في

2009. (المصدر: ? Qu'est-ce que la LOLF ، www.performance-publique.gouv.fr)

Qu'est-ce que la LOLF ?

http://www.performance-publique.gouv.fr/la-performance-de-laction-publique/lessentiel/quest-ce-que-la-lolf.html

: La LOLF -2

:

: -1

*La LOLF* ❖

**La LOLF**

1.

(... )

( ... ) ❖

: -2

❖

<sup>1</sup> المرجع السابق.

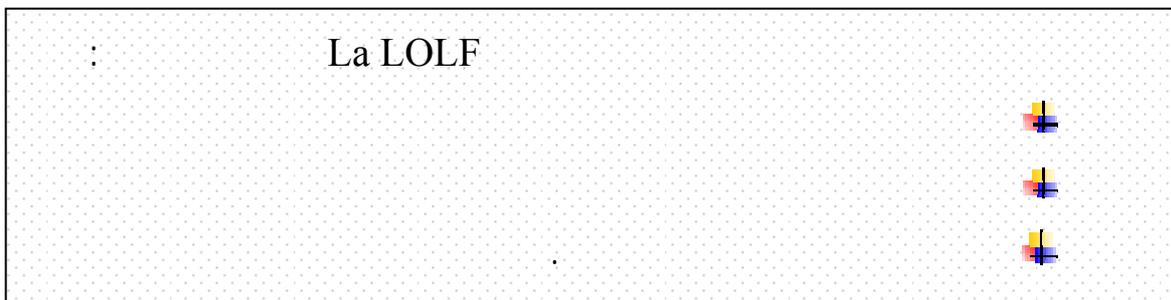
:



:



1.



---

<sup>1</sup>Comprendre la LOLF en 4 clics, <http://www.minefi.gouv.fr/lolf/4clics/clic1.htm>.

:3

---

:

---

1.

2.

:

---

:1

---

---

<sup>1</sup> عبد اللطيف قطيش، المرجع السابق، ص 345.

<sup>2</sup> Projet de Modernisation des Systèmes Budgétaires, ministère des finances , direction générale du budget.

:

(1)

---

1.

2

---

<sup>1</sup> Loïc Philip , panorama du contrôle des finances publiques dans le monde, Revue française des finances publiques, N° 101, Mars 2008, « les cours des comptes en action, p 18.

<sup>2</sup> Marc simmony, Le contrôle financier public dans le cadre de l'union européenne et de son élargissement, Revue française des finances publiques, N° 77 , Mars 2002, « La dépense publique », LGDJ, paris, p148

performance de gestion des finances publiques (PEFA)

FMI

Transparence ( )

budgétaire

.OCDE

INTOSAI

L'organisation internationale des institutions supérieures de contrôle

1

---

<sup>1</sup> Loïc Philip, po.cit. , p22-23.



.160

1996

EUROSAI

\_\_\_\_\_ 

)  
(  
( )  
1.  
:  
-

: Loïc Philip

.1

**La sincérité de la présentation budgétaire et la Transparence**  
**. totale des comptes**

La " " déclaration d'assurance

32 2001 LOLF 2

La certification des comptes de l'Etat

LOLF 2001 5-58

<sup>1</sup> J.- Jaques Pardini et Claude Deves, La réforme de l'Etat , Bruylant, Bruxelles, 2005, p 57.

<sup>2</sup> Loïc Philip, po.cit., p 26.

.2

## Contrôle d'efficience de la gestion publique

Loïc Philip

.3

## La responsabilisation des décideurs

2001  
: 3

LOLF

-1

-2

-3

1.

: 2

---

:

---

<sup>1</sup> Ibid. , p 27 -28

1 .

:

-

"

"

-

Les codes de bonne "

"conduite

"

" IPSAS

---

<sup>1</sup> Marie Christine Esclassan, un phénomène international : l'adaptation des contrôles financiers publics a la nouvelle gestion publique, Revue française des finances publiques, N° 101, Mars 2008, « les cours des comptes en action », p 29-30.

.(2)

(1)

-(1)  
:

-1-(1)  
:

1.

La Nouvelle gestion publique

<sup>1</sup> Ibid. , p 31-32.

- -  
.  
:  
:  
-2-(1)

1.

:  
-(2)

<sup>1</sup> Ibid. , p33-34 .

:La logique de Coproduction -

"

":

1

:

:

"

"

<sup>1</sup> Ibid. , p 35.

(les risques budgétaires )

: -2-(2)

( )

:

1

<sup>1</sup> Ibid. , p37-38.

.fongibilité asymétrique des crédits

Certification

"des comptes

<sup>1</sup> Ibid. , p 39-40.

(

)

:

.<sup>1</sup>

-

-

.(Adetef)

-

-

<sup>1</sup> ففي اطار رحلة رسمية لوزير الميزانية في الجزائر ، قام رئيس المصلحة الفرنسية بدراسة بتوقيع يوم 20 جوان 2009 اتفاق شراكة مع المفتشية العامة للمالية الجزائرية. هذا الملف قد سمح بزيادة عدد المفتشين الماليين الجزائريين الذين يتم استقبالهم في باريس الفرنسية،

(Soutient l'innovation et la croissance des PME)oséo

benchmark

Mckinsey

1.

## Benchmarking

(1 ) 2011

2010

( )

benchmarking

**: Benchmarking**

**:1**

.....

( )

1. (Benchmarking)

---

<sup>1</sup> هناك عدة مصطلحات ترجمت معنى Benchmarking و هي المقارنة بالأداء ، المقارنة المعيارية، المقارنة بالأفضل، المعايير، القياس المقارن ... الخ

(1810)

(Francis Lowell)

(1913)

(Henry Ford)

(Lowell)

(Ligne d'Assemblage)

...

(Xerox)

.1979

-2

(Outil) ( )

...

(Manière)

(Méthode) ( )

...(Processus) ( )

- Points de référence -

-Benchmarks-

" " "

"

2

" :

( )

3"

"

"

)

... (

-3

<sup>2</sup> ايثار آل فيحان ، المقارنة المرجعية الإستراتيجية في صناعة الإلكترونيات ،

[www.ao-academy.org/docs/moqarana\\_11072010.doc](http://www.ao-academy.org/docs/moqarana_11072010.doc)

<sup>3</sup> مقال انترنت حول قياس الأداء الحكومي 2020 archive.mep.gov.sa/nadwah2020 /.../ معايير 20% الكفاءة.doc



1.

:2

---

:

---

: (1

---

## **Pôle emploi**

Assedic (Associations (L'Agence nationale pour l'emploi) ANPE  
13 pour l'emploi dans l'industrie et le commerce)

2008

---

الإيثار آل فيحان ، المرجع السابق.



Bundesagentur für Arbeit

: \_\_\_\_\_ (3)

Jobcenter

.Plus

Jobcenter Plus

2002

1.

---

<sup>1</sup> Inspection générale des finances, Rapport N° 2010-M-06402 sur l' Etude comparative des effectifs des services publics de L'emploi en France, en Allemagne et au Royaume-Uni.  
[http://www.igf.finances.gouv.fr/gcp/webdav/site/igfinternet/shared/Nos\\_Rapports/documents/2010/2010-M-064-02a.pdf](http://www.igf.finances.gouv.fr/gcp/webdav/site/igfinternet/shared/Nos_Rapports/documents/2010/2010-M-064-02a.pdf)

\_\_\_\_\_ :

:

.ANEM



.ANSEJ



.ANGEM



:

.(DAIP)



:

—

—

:

- المديرية العامة
- وكالات جهوية
- أكثر من 157 وكالة محلية

2008

(DAIP)

المصدر: [www.anem.dz](http://www.anem.dz)

مقال بعنوان: " عرض حول التوجيه و الإرشاد في برامج و أجهزة التشغيل بالجزائر " ، الندوة الإقليمية عن دور الإرشاد والتوجيه المهني في تشغيل الشباب، طرابلس: 11 - 13 / 7 / 2005 ، <http://forum.univbiskra.net/index.php?topic=14923.0>

: 3

---

---

:

---

## L'Inspection générale des finances (IGF)

.1918

)

.1830

( ..

<sup>1</sup>.

2006

benchmarking

2011

---

<sup>1</sup>Inspection générale des finances, 5 mai 2011,  
[http://fr.wikipedia.org/wiki/Inspection\\_g%C3%A9n%C3%A9rale\\_des\\_finances](http://fr.wikipedia.org/wiki/Inspection_g%C3%A9n%C3%A9rale_des_finances)

2010 18 lettre de mission (2 )

benchmarking  
Service public européen  
d'Emploi (SPE)

Pôle " La bonne Taille " . emploi

2011 14

- Véronique Hespel -
- Pierre Emmanuel Lecerf : -
- Emmanuel Monnet

: Synthèse -

38 -

: 11 -

← منهجية المقارنة بالأداء ( ملحق 1)؛

← عرض للخريطة التنظيمية للمرفق العمومي للتشغيل الفرنسي الألماني و البريطاني ( ملحق 2)؛

← إحصاء القوى العاملة التابعة للمرافق العمومي للتشغيل الفرنسي ، الألماني و البريطاني ( ملحق 3)؛

← تحليل القوى العاملة من خلال كل مهمة :

▪ استقبال و إعلام الباحثين عن العمل ( ملحق 4) ؛

- مرافقة الباحثين عن العمل (ملحق 5)؛
- تعويض الباحثين عن العمل (ملحق 6)؛
- الخدمات المقدمة لأرباب العمل (ملحق 7)؛
- ← تحليل القوى العاملة المتبقية المشتركة في مهام المرفق العمومي للتشغيل (ملحق 8)؛
- ← التكيف مع أزمة المرفق العمومي للتشغيل (ملحق 9)؛
- ← عقود المقاولات الباطنية sous-traitance لخدمتي التوظيف و المرافقة (ملحق 10)؛
- ← قيادة المرفق العمومي للتشغيل Pilotage des SPE (ملحق 11).

:

/1

. . .

:

1-1/ إن إحصاء القوى العاملة في المرافق العمومية لا يتم إلا في إطار محدود من

المهام:

\* تختلف المرافق العمومية للتشغيل التي تطرقت إليها الدراسة المقارنة من حيث ميادين التدخل و من حيث الناشطين فيها:

- -

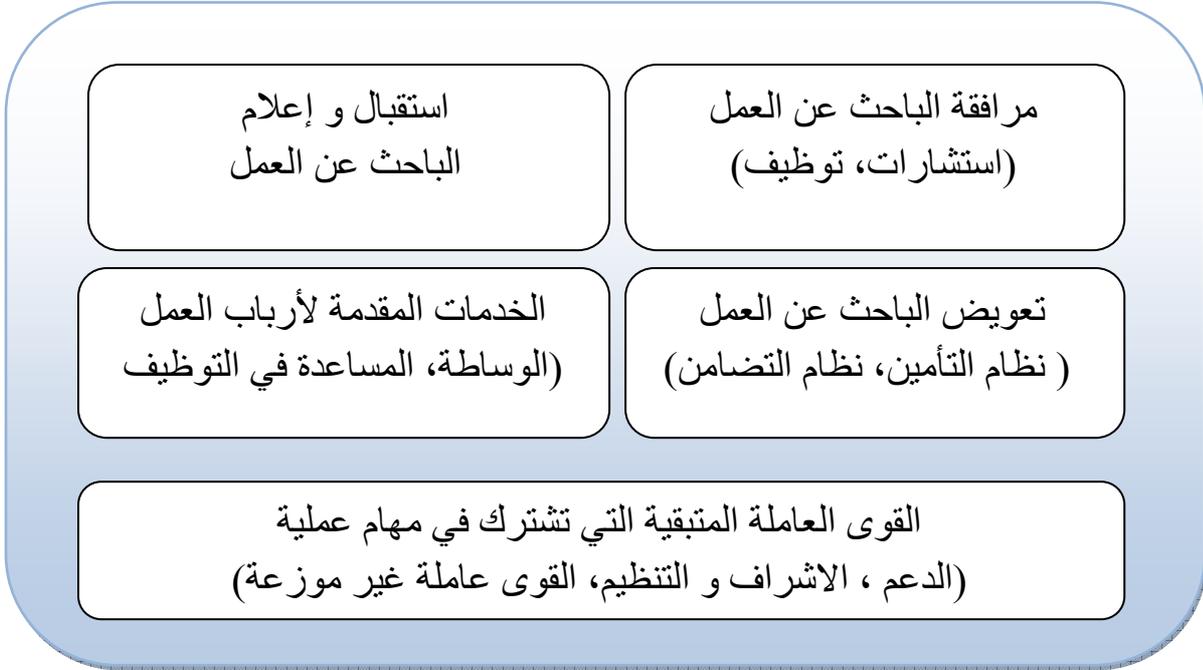
(solidarité).

- - -  
-  
( )

\* يضم نطاق المقارنة أربعة مهام أساسية:

: 4

الشكل 4-4 : نطاق المرفق العمومي للتشغيل المستعمل من طرف البعثة



المصدر : المفتشية العامة للمالية الفرنسية- التقرير المقارن بين القوى العاملة التابعة للمرافق العمومية لكل من فرنسا، ألمانيا و المملكة المتحدة.

[http://www.igf.finances.gouv.fr/gcp/webdav/site/igfinternet/shared/Nos\\_Rapports/documents/2010/2010-M-064-02a.pdf](http://www.igf.finances.gouv.fr/gcp/webdav/site/igfinternet/shared/Nos_Rapports/documents/2010/2010-M-064-02a.pdf)

1 .

2-1 / ان إحصاء القوى العاملة في إطار المهام المأخوذة بعين الاعتبار يضم عدة

شروط منهجية:

Pôle emploi

---

<sup>1</sup> مقال بعنوان: " عرض حول التوجيه و الإرشاد في برامج و أجهزة التشغيل بالجزائر " ، الندوة الإقليمية عن دور الإرشاد والتوجيه المهني في تشغيل الشباب، طرابلس: 11 – 13 / 7 / 2005، منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، المركز العربي لتنمية الموارد البشري، <http://forum.univbiskra.net/index.php?topic=14923.0>

2010

." T "

207

Pôle emploi

Jobcenter Plus

:

1-2 / عدد القوى العاملة الإجمالية للم.ع. للت. الفرنسي عندما تم نسبها الى عدد العاطلين عن العمل الخارجة عن نطاق العقود الباطنية تظهر بمستوى منخفض عن تلك الخاصة بالم.ع.ت. البريطاني و بمستوى منخفض جدا عن الم.ع.ت. الألماني :

.ETP <sup>1</sup> 62056	. . .	-
. ETP 53844	. . .	-
. ETP 127450	. . .	-

<sup>1</sup> Equivalent Temps Plein

ETP ( Equivalent Temps Plein) :\_\_\_\_\_

.quotité de travail

<sup>1</sup>(

.(Bureau International du travail) BIT

:

. . . .

:



. (BIT) . . . .

. . . .

النسبة الثانية : ❖

. . . .

.

---

<sup>1</sup>Définition de l' Equivalent Temps Plein travaillé,  
[http://www.minefi.gouv.fr/performance/expert/circpdf/2mpap\\_07\\_1469/2mpap\\_07\\_1469\\_annexe3.pdf](http://www.minefi.gouv.fr/performance/expert/circpdf/2mpap_07_1469/2mpap_07_1469_annexe3.pdf)

-

1

.....

.....

( 5 - 4      2 - 4 ) . . . .

)

10000

ETP 215

(%2+)

221

(2010

. (%95+ )

420

.....

.

349 )

(

10000

ETP149)

.(ETP 377)

(ETP

<sup>1</sup> يتعلق ذلك بالصنف B و C للبطالة في فرنسا و بمن يعمل أقل من 16 ساعة في الأسبوع في المملكة المتحدة.

## الجدول 4 - 2:

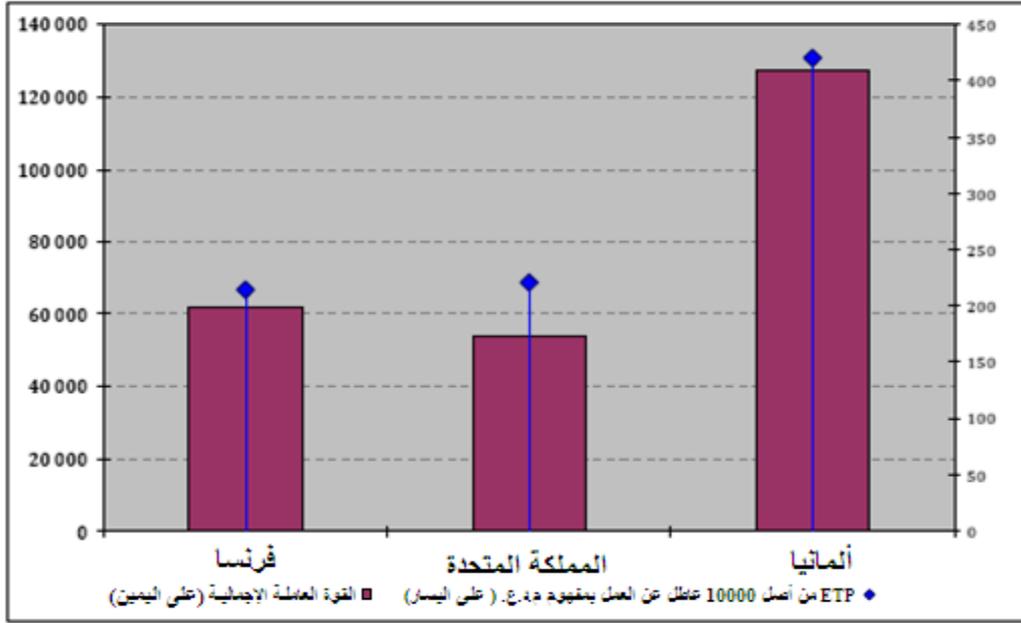
ألمانيا	المملكة المتحدة	فرنسا	السنة	مصدر المعلومة	اليد العاملة
127450	53844	62056	2010	البعثة mission	
3032	2438	2891	جانفي- جويلية 2010 (متوسط)	Eurostat	...
<b>420</b>	<b>221</b>	<b>215</b>	-	-	<b>10000 ETP</b> ...
3376	1542	4132	جانفي- أوت 2010 (متوسط)	الإدارات الوطنية <sup>1</sup>	
377	349	150	-	-	10000

**المصدر :** المفتشية العامة للمالية الفرنسية- التقرير المقارن بين القوى العاملة التابعة للمرافق العمومية لكل من فرنسا، ألمانيا و المملكة المتحدة، ص 9.

[http://www.igf.finances.gouv.fr/gcp/webdav/site/igfinternet/shared/Nos\\_Rapports/documents/2010/2010-M-064-02a.pdf](http://www.igf.finances.gouv.fr/gcp/webdav/site/igfinternet/shared/Nos_Rapports/documents/2010/2010-M-064-02a.pdf)

<sup>1</sup> هي Pole emploi و DARES في فرنسا؛ وزارة العمل و المنح في المملكة المتحدة و Bundesagentur fur Arbeit في ألمانيا.

الشكل 4-5: القوى العاملة للمرفق العمومي للتشغيل في فرنسا، ألمانيا و المملكة المتحدة بدون الأخذ بعين الاعتبار العقود الباطنية في 2010



المصدر : م.ع.م. الفرنسية- التقرير المقارن بين القوى العاملة التابعة للمرافق العمومية لكل من فرنسا، ألمانيا و المملكة المتحدة، ص10، نفس المرجع.

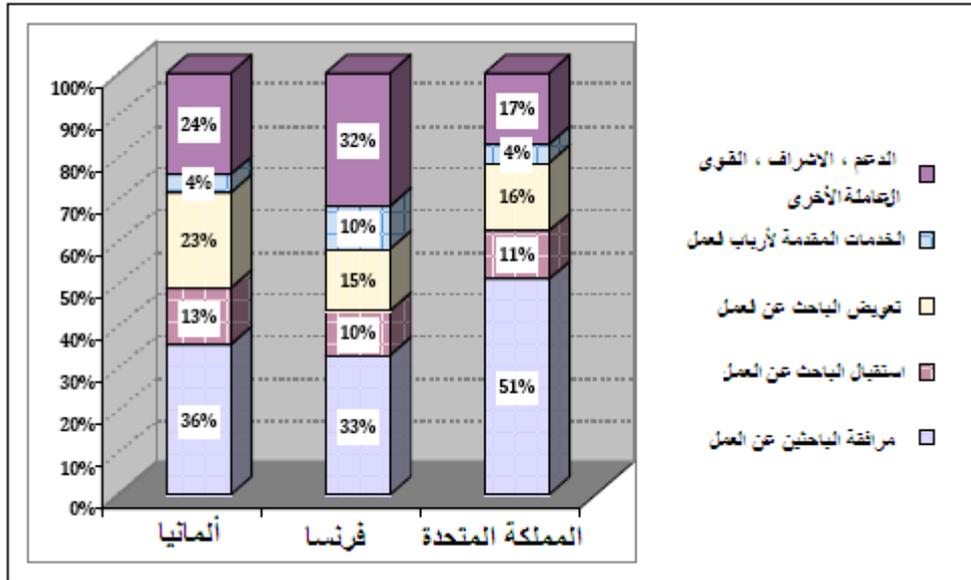
## 2-2/ إن تحليل القوى العاملة من دون العقود الباطنية بدقة أكبر يظهر مدى انخفاض

حجم مهمة المرافقة بشكل واضح في فرنسا من ذلك السائد في ألمانيا و المملكة المتحدة:

### الجدول 4 - 3:

المهمة	ألمانيا	فرنسا	المملكة المتحدة
استقبال الباحث عن العمل	17112	6459	6182
تعويض الباحث عن العمل	28902	9068	8607
مرافقة الباحثين عن العمل	45405	20621	27515
الخدمات المقدمة لأرباب العمل	5410	6307	2417
الإشراف، الدعم ، القوى عاملة الأخرى	30622	19600	9123
<b>المجموع</b>	<b>127450</b>	<b>62056</b>	<b>53844</b>

**الشكل 4-6: توزيع القوى العاملة من دون العقود الباطنية للم.ع.ت. الفرنسية ، الألمانية و البريطانية في 2010.**



**المصدر :** المفتشية العامة للمالية الفرنسية- التقرير المقارن بين القوى العاملة التابعة للمرافق العمومية لكل من فرنسا، ألمانيا و المملكة المتحدة ص 10، المرجع السابق.

: -  
 %51 . . . .  
 . %33 %36  
 (%10) -  
 . ( )  
 %24  
 . % 17  
 : . . . . .2  


---

:  
 " " ☒  
 ( )  
 " " ☒  
 " " " ☒

**4-4 :**

ألمانيا	المملكة المتحدة	فرنسا	مؤشر الإنتاجية البارزة	مهام الم.ع.ت.
<u>27</u>	24	17	ETP لـ 10000 باحث عن العمل داخل	استقبال الباحث عن العمل
<u>60</u>	59	21	ETP لـ 10000 مستفيد من الاستحقاقات	تعويض الباحث عن العمل
<u>150</u>	113	71	ETP لـ 10000 عاطل عن العمل بمفهوم م.د.ع.	مرافقة الباحثين عن العمل
134	<u>178</u>	50	ETP لـ 10000 باحث عن العمل تم إحصاؤهم من طرف الإدارات الوطنية	
18	10	<u>22</u>	ETP لـ 10000 عاطل عن العمل بمفهوم م.د.ع.	الخدمات المقدمة لأرباب العمل
16	16	15	ETP لـ 10000 باحث عن العمل تم إحصاؤهم من طرف الإدارات الوطنية	

المصدر : المفتشية العامة للمالية الفرنسية- التقرير المقارن بين القوى العاملة التابعة للمرافق العمومية لكل من فرنسا، ألمانيا و المملكة المتحدة ص 12. إن الأعداد التي تم تسطيرها و كتابتها بخط مفخم هي النسب الأكثر ارتفاعا.

13-2

		(	
	2008		
			2009
	.2009	2008	
. . . .	2009		
		(	349.04 )
2009		(	967.30 )
	.2008		
(		)	
prestataires privés			481000
	.2009		728000
	.2008		511000
. . . .			
		(	530 ) 2010

:

« les maisons

d'emploi »

Pôle emploi

Benchmarking

/4

%37 2009

( Jobcenter Plus )

(Bundesagentur für Arbeit)

Pôle emploi  
CDD

2009

Court Durée Déterminé

RSA Revenu de Solidarité

RSA

. Active

Etat des lieux

.RSA

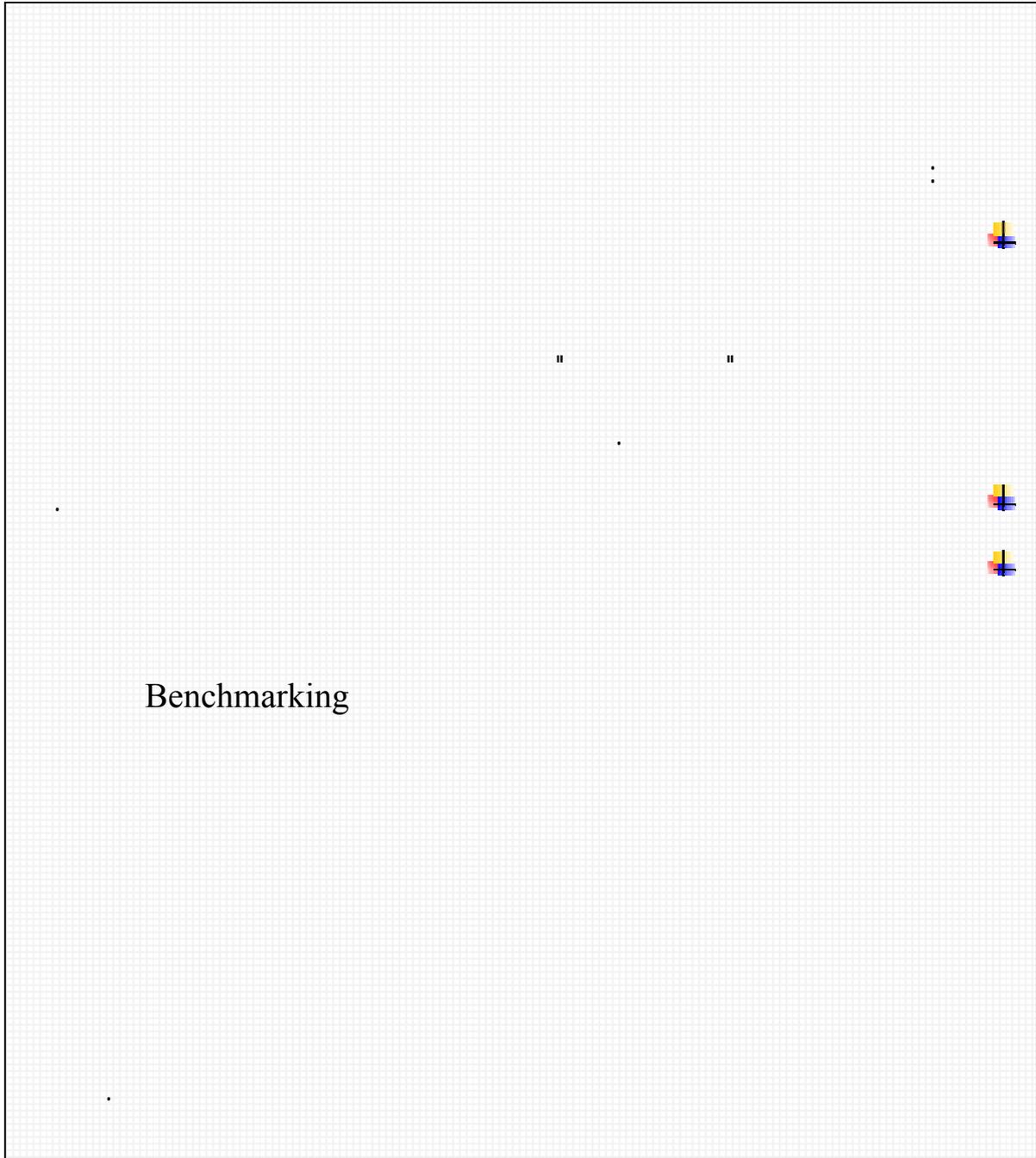
)

( sous-traitants

co-traitants

)

) ( )  
1.(



<sup>1</sup> Inspection générale des finances, Rapport N° 2010-M-06402 sur l' Etude comparative des effectifs des services publics de L'emploi en France, en Allemagne et au Royaume-Uni.  
[http://www.igf.finances.gouv.fr/gcp/webdav/site/igfinternet/shared/Nos\\_Rapports/documents/2010/2010-M-064-02a.pdf](http://www.igf.finances.gouv.fr/gcp/webdav/site/igfinternet/shared/Nos_Rapports/documents/2010/2010-M-064-02a.pdf)

# خاتمة الفصل 4

" "

"

La LOLF

2010

Benchmarking

.

( )

.La LOLF

# الغاية العامة



( )

” ”



:

-

.

-

.

-

.

-

.

-

.

-

.

-

2

3

# الطهقات

# الملحق 1:

ورقة الواجهة لتقرير المفتشية العامة للمالية الفرنسية حول المقارنة بين القوى العاملة التابعة للمرافق العمومية لكل من فرنسا، ألمانيا و المملكة المتحدة



MINISTÈRE DE L'ÉCONOMIE  
DES FINANCES ET DE L'INDUSTRIE

MINISTÈRE DU BUDGET, DES COMPTES  
PUBLICS, DE LA FONCTION PUBLIQUE  
ET DE LA RÉFORME DE L'ÉTAT

**IGF**  
INSPECTION GÉNÉRALE DES FINANCES

RAPPORT

N° 2010-M-064-02

**ÉTUDE COMPARATIVE DES EFFECTIFS DES SERVICES PUBLICS DE  
L'EMPLOI EN FRANCE, EN ALLEMAGNE ET AU ROYAUME-UNI**

Établi par

**PIERRE-EMMANUEL LECERF**  
Inspecteur des finances

**EMMANUEL MONNET**  
Inspecteur des finances

Sous la supervision de  
**VERONIQUE HESPEL**  
Inspectrice générale des finances

- JANVIER 2011 -

## الملحق 2:

رسالة المهمة حول المقارنة بين القوى العاملة التابعة للمرافق العمومية لكل من فرنسا،  
ألمانيا و المملكة المتحدة



NP/093

Paris, le 18 JUIN 2010

Le Ministre de l'économie, de l'industrie  
et de l'emploi

Le Secrétaire d'Etat à l'emploi

à

Monsieur le chef du service de l'Inspection  
générale des finances

**Objet :** Benchmark européen sur les effectifs du service public de l'emploi.

La loi du 13 février 2008 relative à la réforme de l'organisation du service public de l'emploi a créé Pôle emploi, issu de la fusion de l'ANPE et du réseau de l'assurance chômage, principal opérateur pour l'accueil, l'orientation, l'accompagnement, le placement et l'indemnisation des personnes à la recherche d'un emploi. Au total, le processus de fusion a conduit à la création d'un opérateur doté d'un budget de 4,5 milliards d'euros et employant plus de 45 000 salariés.

A ces missions centrales viennent s'ajouter d'autres objectifs, comme ceux de prospecter et d'aider les entreprises dans leurs recrutements ou de mettre en œuvre certains dispositifs définis par l'Etat ou les partenaires sociaux (prescription des contrats aidés, contrat de transition professionnelle...).

Une partie de ces missions est aujourd'hui prise en charge dans le cadre de la co-traitance par les missions locales en ce qui concerne les jeunes ou le réseau Cap Emploi pour les travailleurs handicapés. Pôle Emploi recourt aussi de manière croissante à des prestataires extérieurs, soit pour des prestations connexes comme la formation, soit pour externaliser l'activité d'accompagnement et de placement vers des opérateurs privés de placement, par le biais de marchés publics.

La taille de cet opérateur, la complexité et la diversité de ses missions conduisent à s'interroger sur la manière dont certains pays européens ont cherché à optimiser leur propre système de placement et d'indemnisation des demandeurs d'emploi.

Au centre de cette question apparaît celle des effectifs, qui ont augmenté constamment et indépendamment de la conjoncture au cours des dix dernières années (si l'on intègre les effectifs de l'ensemble Assedic-ANPE précédant la fusion).

Dans ce contexte, le débat sur la « bonne » taille de l'opérateur principal de placement est récurrent. Pour apprécier le caractère approprié du niveau des effectifs et envisager les évolutions futures, il est souhaitable de mettre en place un « benchmark » avec les services publics de l'emploi de nos principaux partenaires européens, notamment le Royaume-Uni et l'Allemagne. Cet examen est rendu difficile par la nécessité d'appréhender les différences de périmètre de l'opérateur selon les pays : dans certains cas, l'opérateur exerce en effet des attributions dévolues en France à l'Etat, au réseau des CAF, des missions locales, aux conseils généraux...

.../...

C'est pourquoi l'analyse des effectifs dédiés au service du placement dans les trois pays devra se faire en tenant compte des effets de périmètre, des modalités d'organisation (recours à la sous-traitance), de l'implication des collectivités locales, des organismes gérés par les partenaires sociaux...

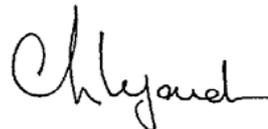
Dans le cadre de cette mission, une attention particulière sera portée à la manière dont les différents SPE se sont organisés pour faire face à la dégradation de l'emploi constatée depuis un an : évolution récente des effectifs, statut des agents, recours à la sous-traitance quantitative et qualitative, et à leur plus ou moins grande capacité d'adapter les effectifs à l'évolution de la conjoncture, à la hausse comme à la baisse.

Au-delà de la question des effectifs, cette mission comparative doit *in fine* donner au gouvernement des éléments lui permettant de mieux apprécier ce que Pôle Emploi doit faire par lui-même et ce qu'il doit confier à d'autres opérateurs.

Nous souhaitons que son rapport nous soit remis dans les quatre mois du lancement de la mission et au plus tard à la fin du mois de novembre 2010.



Laurent WAUQUIEZ



Christine LAGARDE

# مراجع المذكرة

# فهرس المنكرة



- دليل الموظف ج1 النصوص التشريعية و التنظيمية المحاسبية و المالية العامة، ف. شبلي و ح. عبد الكريم ، قصر الكتاب
- دروس الأستاذ حسين بومدين حول المحاسبة العمومية، مدرسة الدكتوراه في المالية العامة ، جامعة تلمسان، 2008-2009
- محمد مسعي ، المحاسبة العمومية، دار الهدى، الجزائر، 2003
- عبد الرؤوف جابر، دور رقابة ديوان المحاسبة ، دراسة قانونية مقارنة مكتبة دار الثقافة، عمان
- أكرم إبراهيم حماد ، الرقابة المالية في القطاع الحكومي، دار جبهة للنشر و التوزيع، عمان ، عمان 2004
- محمد رسول العموري، الرقابة المالية العليا، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت، 2005، ص 19.
- حمدي سحيمات القبيلات، الرقابة الإدارية و المالية للأجهزة الحكومية، مركز دار الثقافة عمان، 1998، ص 129.
- اسماعيل حسين أحمر، المحاسبة الحكومية من التقليد إلى الحداثة، دار المسيرة ، عمان، الطبعة الأولى 2003
- خالد خليل الظاهر وحسن مصطفى طبرة، "نظام الحسبة" - دراسة في الإدارة الاقتصادية للمجتمع العربي الإسلامي، دار المسيرة ، 1997.
- عبد اللطيف قطيش، الموازنة العامة للدولة ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005.
- لعمارة جمال، أساسيات الموازنة العامة للدولة :المفاهيم و القواعد و المراحل و الاتجاهات الحديثة، دار الفجر ، القاهرة ، 2004
- بساعد علي، المالية العمومية، المعهد الوطني للمالية، الدراسات العليا للمالية، 1992.
- محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003
- علي زغود ، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 2005
- بسام عوض عبد الرحيم عياصرة، الرقابة المالية في الاقتصاد الإسلامي، دار حامد ، عمان، 2010.
- عقيلة خرباشي ، العلاقة الوظيفية بين الحكومة و البرلمان، دار الخلدونية، الجزائر ، دب.
- نوفل علي الديلمي، الحماية الجزائرية للمال العام دراسة مقارنة، دار هومة، الجزائر ، الطبعة 2 ، 2006.
- سليم أبو طالب سليم ، أثر المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية على الفكر الإسلامي في الدولة العباسية، مكتبة الإشعاع ، الإسكندرية، 1999.
- شوقي عبد الساهي ، الفكر الإسلامي و الادارة المالية للدولة، مطبعة أبناء و هبة الحسان، القاهرة، 1991.
- موسوعة الإدارة العربية الإسلامية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مجلد 2 ، جامعة الدول العربية، 2004.
- موسوعة الإدارة العربية الإسلامية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مجلد 5 ، جامعة الدول العربية، 2004.
- موسوعة الإدارة العربية الإسلامية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مجلد 3 ، جامعة الدول العربية، 2004.
- عوف محمود الكفراوي، الرقابة المالية في الإسلام ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية، 1983.
- محمد باقر الصدر ، اقتصادنا، دار الفكر بيروت، الطبعة الثالثة ، 1969.
- السيد أحمد فرج ، السلطة الإدارية و السياسة الشرعية في الدولة الإسلامية، دار النشر للجامعات المصرية، الطبعة الأولى 1993.
- عدلي البابلي، المالية العامة و النظم الضريبية – تقدير و تحليل الموازنة العامة في الشريعة و القانون – ، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2009
- بن حبيب أبو الحسن الماوردي، "كتاب الأحكام السلطانية"، مطبعة السعادة، 1991.
- حسين حسين شحاتة، حرمة المال العام في ضوء الشريعة الإسلامية، دار النشر للجامعات ، مصر ، 1999.
- سعد بن حمدان اللحياني، الموازنة العامة في الاقتصاد الإسلامي ، المعهد الإسلامي للبحث و التدريب، البنك الإسلامي للتنمية جدة ، بحث رقم 43، 1997
- ضو مفتاح محمد عمق، السلطة التشريعية في نظام الحكم الإسلامي و النظم المعاصرة دراسة مقارنة، ELGA ، مالطا، 2002.
- صالح الصالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر، القاهرة ، 2006
- فهد بدري محمد، تاريخ القضاء الإسلامي و تراثه ، دار الصفاء ، الأردن ، 2008
- حسين الحاج حسن، النظم الإسلامية، المؤسسة الجامعية لبنان ، 1987
- ابن قيم الجوزية، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، دار الفكر العربي.
- عبد الكريم زيدان، نظام القضاء في الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثالثة، 1997.
- محمد الصغير بعلي، الوجيز في المنازعات الإدارية، دار العلوم، الجزائر، 2006.

: \_\_\_\_\_ 

- Cours de finances publiques, institut nationale des finances publiques : institut d'économie douanière et fiscale, octobre 1989.
- Ali Bissaad, Manuel de comptabilité publique : Budgets, agents et comptes ; Ecole Nationale de impôts ; 2001, p 31-32.
- Stéphanie Damarey ; Execution et contrôle des finances publiques ; Gualino Editeur, 2007 ; p 347.
- Denideni Yahia, La pratique du systeme budgetaire de l'Etat en Algerie, OPU, 2002
- Manuel de Contrôle des Dépenses engagées, Ministère des finance – DGB –, année 2007.
- Cours de Mr. Tabet M.K. sur Le « contrôle et l'évaluation des Finances publiques », Ecole Doctorale : gestion des finances publiques, 2008/2009, université de Tlemcen
- B. Boulifa, Le vocabulaire des finances publiques, imprimerie de l'univ. Mentouri, Constantine
- André paysant, finances publiques, Armand Colin, Paris 1997
- Denis proulx , management des organisations publiques, presses de l'universite de Quebec, 2006.
- Hervé Régoli, Institutions juridiques, Dalloz, 4ème edition 2003, paris.
- M.T. Bounara , Les finances publiques : L'évolution de la loi de finances en droit public algérien, pages bleu, Algérie, 2007.
- J.- Jaques Pardini et Claude Deves, La réforme de l'Etat , Bruylant, Bruxelles, 2005.

: \_\_\_\_\_ 

- عوابدي عمار ، مكانة آليات الأسئلة الشفوية و الكتابية في عملية الرقابة البرلمانية، مجلة الفكر البرلماني، عدد 13، جوان 2006
- مجلة الفكر البرلماني ، العدد 4، أكتوبر 2003.
- بحوث و أوراق عمل الملتقى العربي الثالث بعنوان " آليات حماية المال العام و الحد من الفساد الإداري " المنعقد بالرباط المملكة المغربية ، ماي 2008، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية أعمال المؤتمرات.
- بحوث وأوراق عمل بعنوان "إدارة المال العام التخصيص و الاستخدام"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية أعمال المؤتمرات، القاهرة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية أعمال المؤتمرات، 2010
- سعد بحيري، دوائر الجودة الإسلامية كمدخل لتحقيق الجودة الشاملة ، بحوث وأوراق عمل بعنوان "الأساليب الحديثة في قياس الأداء الحكومي" ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية أعمال المؤتمرات، القاهرة، 2008.
- بحوث وأوراق عمل بعنوان " الإدارة الرشيدة و الإصلاح الإداري و المالي " ، ورقة عمل مقدمة في الملتقى العربي الثاني بعنوان " الإدارة الرشيدة خيار الإصلاح الإداري و المالي " المنعقد في القاهرة ماي 2008 ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية أعمال المؤتمرات

: \_\_\_\_\_ 

- Loïc Philip , panorama du contrôle des finances publiques dans le monde, **Revue française des finances publiques**, N° 101, Mars 2008, « les cours des comptes en action » :
- Marie Christine Esclassan, un phénomène international : l'adaptation des contrôles financiers publiques a la nouvelle gestion publique, **Revue française des finances publiques**, N° 101, Mars 2008, « les cours des comptes en action ».

- الدستور الجزائري الجريدة رقم 76 المؤرخة في 8 ديسمبر 1996 ، المعدل بالقانون 02-03 الجريدة رقم 25 المؤرخة في 14 أبريل 2002.
- النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني، المؤرخ في 1999/10/26 ، عدد46.
- النظام الداخلي لمجلس الأمة المؤرخ في 2000/07/20 ، عدد 84.
- القانون رقم 84-17 : المؤرخ في 07 جويلية 1984 المعدل و المتمم و المتعلق بقوانين المالية حيث نص على عدة أحكام تشريعية متعلقة بالمحاسبة العمومية، عدد 28.
- القانون رقم 90-21 : المؤرخ في 15 أوت 1990 و المتعلق بالمحاسبة العمومية، و يعتبر المصدر الأساسي للقواعد القانونية للمحاسبة العمومية، العدد35.
- الأمر 95-20 المؤرخ في 1995/07/17 الخاص بمجلس المحاسبة، عدد39.
- القانون رقم 80-05، المؤرخ في 1980 /03/01 الخاص بتنظيم مجلس المحاسبة، عدد 10.
- القانون رقم 90-32 المؤرخ في 91/04/21 الخاص بتنظيم و تسيير مجلس المحاسبة، عدد53.
- القانون 01/88 المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، عدد 02.
- المرسوم الرئاسي رقم 95-377 المؤرخ في 20 نوفمبر 1995 و المحدد للنظام الداخلي لمجلس المحاسبة
- المرسوم الرئاسي 250/02 المؤرخ في 24 جويلية 2002 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية عدد 52، المعدل و المتمم بالمرسوم الرئاسي 301/03 المؤرخ في 11 سبتمبر 2003، عدد 55.
- المرسوم التنفيذي 92-414 المؤرخ في 1992/11/14 المتعلق بالرقابة السابقة على النفقات الملتمزم بها.
- المرسوم التنفيذي رقم 30-96 المتعلق بأجور القضاة في مجلس المحاسبة، عدد82.
- المرسوم التنفيذي رقم 96-318 المؤرخ في 25 سبتمبر 1996 المتضمن إحداث المجلس الوطني للمحاسبة و تنظيمه
- المرسوم التنفيذي رقم 95-305 المؤرخ في 07 أكتوبر 1995 ، يحدد كيفية تحرير الفاتورة.
- المرسوم التنفيذي رقم 91-311 المؤرخ في 07 سبتمبر 1991 و المتعلق بتعيين و اعتماد المحاسبين العموميين، ع 43.
- المرسوم التنفيذي رقم 91-312 المؤرخ في 07 سبتمبر 1991 و المحدد لشروط الأخذ بمسؤولية المحاسبين العموميين و إجراءات مراجعة باقي الحسابات ، و كيفية اكتتاب تأمين يغطي مسؤولية المحاسبين العموميين، العدد 43.
- المرسوم التنفيذي رقم 91-313 المؤرخ في 07 سبتمبر 1991 و المحدد لإجراءات المحاسبة التي يسكها الأمرون بالصرف و المحاسبون العموميون و كفاءاتها و محتواها، العدد 43.
- المرسوم التنفيذي رقم 91-314 المؤرخ في 07 سبتمبر 1991 و المتعلق بإجراء تسخير الأمرين بالصرف للمحاسبين العموميين، العدد 43.
- المرسوم التنفيذي رقم 70/173 المؤرخ في 16 نوفمبر 1970 منظما لواجبات و مهام مندوبي أو محافظي الحسابات للمؤسسات العمومية أو الشبه عمومية، العدد 19.
- المرسوم التنفيذي 95 / 55 المؤرخ في 1995/02/15 و المتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية، العدد 15.
- المرسوم التنفيذي رقم 92-78 المؤرخ في 1992/02/22 العدد15 (لاغي لأحكام المرسوم رقم 80-53 إلا مادته الأولى المتعلقة بإحداث المفتشية) و الذي حل محله المرسوم التنفيذي رقم 08-272 المؤرخ في 2008/09/06 المحدد لصلاحيات المفتشية، العدد 50.
- المرسوم التنفيذي رقم 92-32 المؤرخ في 1992/01/20 العدد15 و الذي حل محله المرسوم التنفيذي رقم 08-273 المؤرخ في 2008/09/06 المتضمن تنظيم الهياكل المركزية للمفتشية، العدد 50.
- المرسوم التنفيذي رقم 92-33 المؤرخ في 1992/01/20 و الذي حل محله المرسوم التنفيذي رقم 08-274 المتعلق بتنظيم المفتشيات الجهوية للمفتشية العامة للمالية و صلاحياتها، العدد 50.
- المرسوم التنفيذي 95/198 المؤرخ في 25 جويلية 1995 يحدد اختصاصات مفتشية مصالح المحاسبة و تنظيمها ، العدد 42.
- المرسوم 01-420 المؤرخ في 20 ديسمبر 2001 يتضمن القانون الأساسي الخاص بالمدققين الماليين بمجلس المحاسبة.
- القانون رقم 88/01 المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، عدد 02.
- القانون رقم 91/08 المؤرخ في 27 أبريل 1991 و المتعلق بمهنة خبير محاسب، محافظ الحسابات و محاسب معتمد،
- المرسوم التنفيذي 92-20 المتضمن تشكيل و إختصاصات وقواعد سير المجلس الوطني للخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين.
- المرسوم التشريعي رقم 93 / 08/ المؤرخ في 25-4-1993 المعدل و المتمم للامر 59/75 المتضمن القانون التجاري.
- المرسوم التنفيذي رقم 93-46 المؤرخ في 1993/02/06 الخاص بتحديد آجال دفع النفقات و تحصيل الأوامر بالإيرادات و البيانات التنفيذية و إجراءات قبول القيم، ج.ر. عدد 09.

- مانع عبد الحفيظ ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير بعنوان " طرق إبرام الصفقات العمومية و كيفية الرقابة عليها في ظل القانون الجزائري، 2008/2007، جامعة تلمسان.
- أحمد ولد عبد الرحمن ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام بعنوان: " الرقابة على الأموال العمومية دراسة مقارنة بين الجزائر و موريتانيا"، 2008-2007، جامعة تلمسان.
- سناطور خالد ، مذكرة تخرج من المدرسة الوطنية للإدارة بعنوان " الرقابة على النفقات العمومية دراسة حول المفتشية العامة للمالية، 2006/2005.
- هشام سلوقي ، مذكرة تخرج من المدرسة الوطنية للإدارة بعنوان " رقابة المفتشية العامة للمالية على المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري"، 2006/2005.
- بولخيوط عبد المالك ، مذكرة تخرج من المدرسة الوطنية للإدارة بعنوان " التمويل و اعادة التمويل" .
- عدنان ظاهر، دور البرلمان في إعداد وإقرار ومراقبة تنفيذ الموازنة العامة في الدول العربية، ورشة عمل إقليمية حول تعزيز دور البرلمان في إعداد موازنة الأمن والدفاع وفي الرقابة على المشتريات الدفاعية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 14-13 نوفمبر 2007، مجلس النواب البلجيكي، بروكسل، بلجيكا.

- دروس في المحاسبة العمومية "البولرواح محمد" 2004-2005 ،

<http://etudiantdz.com/vb/t9446.html>

- فياض حمزة رملي أرباب ، الرقابة المالية في القطاع الحكومي الخلفية العلمية – المشكلات – الحلول، 20 سبتمبر 2008

<http://www.ibtesama.com/vb/redirector.php?url=mailto%3Afayad-ramly%40yahoo.com>

- جلال حمري مذكرة حول " المحاسبة العمومية في تسيير الجماعات المحلية"، 2009/07/09، منتديات طلبة الجزائر ،

<http://etudiantdz.com/vb/t23395.html>

- صالح محسن ، الجماعات المحلية و الاستقلال المالي ؛ 2008-05-07

<http://etudiantdz.com/vb/t1225.html>

- بن اعراب محمد ، ملخص لموضوع الميزانية العامة،

<http://benarab.forumactif.net/montada-f26/topic-t109.htm>

- محمد أحمد عويس، الرقابة المالية في الدولة الإسلامية ، مجلة الوعي العربي ، رقم العدد: 451 الشهر: 5 السنة-3، [www.awkaf.net](http://www.awkaf.net)

- "رحيل الوزير المهلبي"، 2009/08/26، <http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=528299> ، صالح الصالحي، مدخل للتعريف بالحسبة ومكانتها في الاقتصاد الإسلامي ودورها في محاربة الفساد الاقتصادي ،

[www.uqu.edu.sa/icie/WebPages/bhooth/42.doc](http://www.uqu.edu.sa/icie/WebPages/bhooth/42.doc)

- إعلان " ليما" بشأن المبادئ الأساسية للرقابة المالية ، ترجمة طارق الساطي عن مجلة الرقابة المالية الصادرة عن المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية و المحاسبة.

[www.intosai.org/blueline/upload/arabicintosaisstrategicplan20112016j.pdf](http://www.intosai.org/blueline/upload/arabicintosaisstrategicplan20112016j.pdf)

- ايثار آل فيحان ، المقارنة المرجعية الإستراتيجية في صناعة الإلكترونيات ،

[www.ao-academy.org/docs/moqarana\\_11072010.do](http://www.ao-academy.org/docs/moqarana_11072010.do)

- قياس الأداء الحكومي

[archive.mep.gov.sa/nadwah2020/.../doc](http://archive.mep.gov.sa/nadwah2020/.../doc) معايير 20% الكفاءة

- مقال بعنوان: " عرض حول التوجيه و الإرشاد في برامج و أجهزة التشغيل بالجزائر " ، الندوة الإقليمية عن دور الإرشاد والتوجيه المهني في تشغيل الشباب، طرابلس: 11 – 13 / 7 / 2005، منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، المركز العربي لتنمية الموارد البشري.

<http://forum.univbiskra.net/index.php?topic=14923.0>

- **Qu'est-ce que la LOLF?** <http://www.performance-publique.gouv.fr/la-performance-de-laction-publique/lessentiel/quest-ce-que-la-lolf.html>
- **Projet de Modernisation des Systèmes Budgétaires**, ministère des finances, direction générale du budget, [www.mf.gov.dz/.../AMI%20Pilotage%20projet%20msb.pdf](http://www.mf.gov.dz/.../AMI%20Pilotage%20projet%20msb.pdf)
- **Cours de finances publiques et de comptabilité publique**, <http://experts-univers.com>.
- Le Pèlerin , « Algérie - A quoi sert une cour des compte incapable de produire le moindre rapport sur les scandales financiers », Source El Watan Z.H. , <http://www.algeriepyrenees.com/article-algerie-a-quoi-sert-une-cour-des-compte-incapable-de-produire-le-moindre-rapport-sur-les-scandales-financiers-50335972.html>
- **Inspection générale des finances**, 5 mai 2011, [http://fr.wikipedia.org/wiki/Inspection\\_g%C3%A9n%C3%A9rale\\_des\\_finances](http://fr.wikipedia.org/wiki/Inspection_g%C3%A9n%C3%A9rale_des_finances)
- **Inspection générale des finances, Rapport N° 2010-M-06402 sur l' Etude comparative des effectifs des services publics de L'emploi en France, en Allemagne et au Royaume-Uni.**  
[http://www.igf.finances.gouv.fr/gcp/webdav/site/igfinternet/shared/Nos\\_Rapports/documents/2010/2010-M-064-02a.pdf](http://www.igf.finances.gouv.fr/gcp/webdav/site/igfinternet/shared/Nos_Rapports/documents/2010/2010-M-064-02a.pdf)
- **Rapport D'activité Inspection Générale Des Finances 2010**  
[http://www.igf.finances.gouv.fr/gcp/webdav/site/igfinternet/shared/Ra\\_IGF\\_\\_2010.pdf](http://www.igf.finances.gouv.fr/gcp/webdav/site/igfinternet/shared/Ra_IGF__2010.pdf)
- **Définition de l'Equivalent Temps Plein travaillé,**  
[http://www.minefi.gouv.fr/performance/expert/circpdf/2mpap\\_07\\_1469/2mpap\\_07\\_1469\\_annexe3.pdf](http://www.minefi.gouv.fr/performance/expert/circpdf/2mpap_07_1469/2mpap_07_1469_annexe3.pdf)



